نزعات ابن آجروم الكوفيّة في متن الأجروميّة

م . د. محمد سعد محمد أحمد (*)

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى النظر في آراء ابن آجروم الصنهاجي النحويّة في كتابه "مقدمة الأجروميّة" ، محاولةً تتبع ميله إلى نهج الكوفيين النحوي في ناحيتين : مسائل الإعراب والبناء وما يتصل بهما ، وناحية المصطلحات النحويّة .

وقد شدّ عزيمتي للنظر في هذا الموضوع أنّ بعضاً من كتب النحو ومدارسه عدّت ابن آجروم من العلماء الكوفيين ، أو الذين يستظهرون المذهب الكوفي النحوي وجُعل آخرهم ، وكان هذا الأمر يثير استغرابي ؛ إذ إنّ الرجل من المتأخرين ، وجلّ معاصريه أو معظمهم يصنّفون ضمن مدارس الانتخاب : "المدرسة البغدادية والأندلسية والمصريّة" ، فكيف يُلحق هو بالكوفيين مع تأخّره في الزمن ؟ .

وسوف يستبين في السطور القادمة – بإذن الله تعالى – أنّ هذا العالم كان يميل في آرائه النحويّة– في كتابه المذكور آنفاً – ميلاً واضحاً إلى مذهب الكوفيين النحوي ، ومع ذلك قد يظهر عنده جنوح إلى رأي البصريين أحياناً ، وكلّ هذا وغيره سيرد تفصيل شأنه فيما يتلو من حديث .

وستتدرج الدراسة في هذا الشأن وتتسلسل بشكل موضوعي ؛ حيث تكون البداية من نشأة النحو العربيّ وأسبابها ، ثم يأتي الحديث عن مدرستي البصرة والكوفة والمدارس اللاحقة ، ومن ثم تذكر سيرة ابن آجروم وكتابه "الأجرومية" ، وبعد ذلك يأتي تفصيل الكلام في آرائه النحوية في الإعراب والبناء ومتعلقاتهما ، وفي المصطلحات النحوية ، وصلة ذلك كله بنهج الكوفيين .

(*)أستاذ النحو والصرف المساعد ، قسم اللغة العربية ، كلية العلوم والآداب برنية - جامعة الطائف ، المعار من قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة الخرطوم . mohammedahamed٣٦@yahoo.com.

Abstract

The present study intends to explore views and perspectives of the Arab grammarian Ibn-ajroom Al-sanhaaji throughout his book "An introduction to Ajroomism ". More specifically, this study tries to examine Ibn-ajroom tendency to adopt the approach of Alkufa doctrine of Arabic language grammar in two ways : parsing or sentence structure analysis and grammatical terminologies .

What actually lead me to consider this issue is several attempts that made by a lot of Arab grammarians in order to regard Ibn –Ajroom as one of those grammarians who belong to Alkufa school of the Arabic grammar in spite of the fact that he was a latecomer grammarian and most of his contemporaries or generation belong to the elective approach of syntactic and grammatical analysis which are Baghdadi, Andalusia and Egyptian schools of grammar . This of course, raised a very important question into my mind that is : how can we consider Ibn –ajromm as a keen follower to Alkfua doctrine of grammar though he came historically after the presence of this school of grammar .

As it will be shown throughout this study , this Arab scholar has revealed great tendency towards adopting grammatical viewpoints that mainly introduced by Alkufa school of grammar however, some of his own findings ,views and perspectives in this regard have been found to be consistent and in line and conformity with those of Albisraha school of Arabic grammar.

In the first part of this study the earliest emergence of the Arabic language grammar and its origins will be thoroughly reviewed followed by a brief account of the two major schools of Arabic language grammar : Albisrha and Alkufa and then a comprehensive and full biography of Ibn-ajroom will be given before to highlight and discuss his own views , insights and perceptions regarding grammatical structure and sentence parsing and explain how they are much interrelated and consistent with Alkufa school of Arabic language grammar.

أوّلاً : نشأة النحو وأسبابها :

أيّ علمٍ من العلوم أو فنّ من الفنون كائن حيّ يخضع لما يخضع له الأحياء من سنن الحياة ؛ فيبدأ جنيناً فرضيعاً فطفلاً فيافعاً ففتىً فشاباً فرجلاً اكتمل بنائه . وهذا التدرّج المعهود انطبق على نشأة النحو العربيّ ؛ فقد بدأ يسيراً عاماً ثم اكتمل عود قوامه فيما بعد (١) .

وتشير معظم المصادر إلى أوّليّة أبي الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو بن سفيان في هذا العلم (٢) ؛ يقول ابن سلّام الجمحي : (وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود ؛ وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن يعمر بن نفاثة بن حلس ابن ثعلبة بن عدي بن الدئل ، وكان رجل أهل البصرة ، وكان علويّ الرأي) (٣). ويقول أبو الفرج الأصفهاني عنه : (وهو كان الأصل في بناء النحو وعقد أصوله) (٤).

واختلفت الروايات في سبب وضعه النحو ؛ فمنها ما يقول : أنّه عندما سُئل من أين لك هذا العلم (يعنون النحو) ؟ أجاب : لُقّنت حدوده من عليّ بن أبي طالب عليه السلام . ومنها أيضاً الرواية التي تذكر أنّه جاء إلى زياد قومٌ فقالوا : أصلح الله الأمير – توفي أبانا وترك بنون ، فقال زياد : توفي أبانا وترك بنون ! ادع لي أبا الأسود ؛ فقال : ضع للناس العربية ، وقيل : أنّه كان استأذنه في وضع كتاب ؛ فنهاه ؛ فلمّا سمع هذا أمره بوضعه . وقيل : إنّ زياد بن أبيه قال لأبي الأسود : إنّ بنيّ يلحنون في القرآن ؛ فلو رسمت لهم رسماً ؛ فنقّط المصحف (٥).

وقيل : إنّ ابنةً لأبي الأسود قالت له : يا أبت ما أشدُّ الحر ! فقال لها : إذا كانت الصقعاء من فوقك والرمضاء من تحتك ، فقالت : إنّما أردت أنّ الحرّ شديد ، فقال لها : فقولي إذن : ما أشدَّ الحرَّ . وقيل : إنّه دخل إلى منزله فقالت له بعض بناته : ما أحسنُ السماء ! فقال : أي بنيّة : نجومُها ، فقالت : إنّي لم أرد أيّ شيء منها أحسن ؟ وإنّما تعجّبت من حسنها ؛ فقال : إذاً فقولي : ما أحسنَ السماءَ ! فحينئذٍ وضع كتاباً (٦).

وقيل : أتى أبو الأسود عبد الله بن عباس ؛ فقال : أرى ألسنة العرب قد فسدت ؛ فأردت أن أضع شيئاً يقوّمون به ألسنتهم ، قال : لعلّك تريد النحو ؛ أمّا إنّه حقٌّ ، واستعن بسورة يوسف(٧).

وقيل : إنّه لمّا ولي زياد العراق بعث إليه بقوله له : اعمل شيئاً تكون فيه إماماً تُعرب به كتاب الله تعالى ، وينتفع الناس به ، فاستعفاه من ذلك ؛ حتى سمع قارئاً يقرأ : (إنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولِه) ؛ فقال : ما ظننت أمر الناس صار إلى هذا . فرجع إلى زياد فقال : أنا أفعل ما أمر به الأمير ؛ فليُتبعني كاتباً لقناً يفعل ما أقول ؛ فأُتي بكاتبٍ من عبد القيس ، فلم يرضه ، فأُتي بآخر – قال المبرد أحسبه منهم – فقال له أبو الأسود : إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط فوقه نقطة ، وإذا رأيتني قد ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنّة فاجعل مكان النقطة نقطتين(٨).

ويُجمع معظم من كتب في تاريخ النحو من القدامى على أسبقية أبي الأسود في بدء وضع النحو العربي مع اختلافهم في أسباب قيامه بذلك وطرقه ، ولكنّ شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) أبدى إنكاراً لبعض ما جاء في هذه الروايات خاصة تلك التي توصل وضع النحو إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه عبر أبي الأسود ، وظنّ أنّ ذلك من وضع الشيعة ؛ بل وينكر أحقيّة أبي الأسود في هذه الأسبقية ؛ إذ يقول معقّباً على الروايات السابقة : (وكل ذلك من عبث الرواة الوضّاعين المتزيدين ، وهو عبث جاء من أنّ أبا الأسود نسب إليه حقاً أنّه وضع العربية ، فظن بعض الرواة أنّه وضع النحو ، وهو إنّما وضع أول نقط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم بأمر من زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله) ، ويميل شوقي ضيف إلى جعل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أوّل نحويّ حقيقيّ (٩) .

ولعل قرائن الأشياء لا تسند ما ذهب إليه شوقي ضيف ؛ لأنّ نسبة بداية القول في هذا العلم إلى أبي الأسود ناحية ذهب إليها معظم القدامى ممّن هو أقرب عصراً من زمن أبي الأسود كابن سلام الجمحي وغيره من الثقاة في الرواية ، كما أنّ تحرير نقط الإعراب التي أثبتت

لأبي الأسود من قبل الرواة ومن قبل شوقي ضيف نفسه تُعدّ بداية في هذا العلم ، وربما تكون هي بداية تبعها ما وراءها على يد أبي الأسود وتلاميذه في هذا العلم ؛ لأنّ أيّ علم من العلوم يبدأ يسيراً متفرّقاً في أفكاره ؛ ثم يشتدّ قوامه عند الباحثين فيه تدريجياً إلى أن يكتمل على أشدّه ، وهذا ما حصل للنحو العربي ؛ يقول أبو الفرج الأصفهاني : (أخبرني عيسى بن الحسين قال : حدّثنا حمّاد ابن إسحاق عن أبيه عن المدائني قال : أمر زياد أبا الأسود الدؤلي أن ينقط المصاحف فنقطها ورسم من النحو رسوماً ، ثم جاء بعده ميمون الأقرن فزاد عليه في حدود العربية ، ثم زاد فيها بعده عنبسة بن معدان المهري ، ثم جاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء فزادا فيه ، ثم جاء الخليل بن أحمد الأزدي وكان صليبة فلحب الطريق (١٠) ، ونجم عليّ ابن حمزة الكسائي مولى بني كاهل من أسد فرسم للكوفيين رسوماً وهم الآن يعملون عليها) (١١).

ويضاف إلى ذلك أنّ أبا الأسود كان علويّ الرأي يجاهر بتشيّعه وهواه فيمدح الإمام عليّ كرم الله وجهه بالقصائد الحسان ، وعمال البصرة وسواد العراق من قبل معاوية يشقون عليه ويعنتونه حتى بنو قشير الذين جاورهم وصاهرهم بزواجه منهم امرأته أم عوف أجرموا معه ، فسبوه ونالوا من علي كرم الله وجهه إيلاماً له وقذفوه ليلاً بالحجارة ؛ يقول المبرد : (وكان بنو قشير عثمانية ، وكان أبو الأسود نازلاً فيهم ، فكانوا يرمونه بالليل فإذا أصبح شكا ذلك ؛ فشكا مرة فقالوا : ما نحن نرميك ولكن الله يرميك ، فقال : كذبتم والله لو كان الله يرميني لما أخطأني) (١٢) . وأضجر ذلك كله أبا الأسود وأقضّ مضجعه فانزلق إلى هجاء أمير العراق زياد وابنه عبيد الله ، وهما ما هما، وقد توالت خلافة الأمويين زمناً ليس بالقصير ، وهم منطوون على نار من الحقد للعلويين وأتباعهم ، فكيف يدعون أمراً خطيراً كهذا يمضي على كر الزمان ويخلد في بطون الأسفار وهم أحرص الناس على الغض من شأن العلويين وشيعتهم ، ولا سيما في مثل هذا الشأن ذي البال والأثر الخالد (١٣) .

أمّا أسباب وضع النحو وظهوره فلعل دافعها الأول وباعثها انتشار اللحن على الألسنة بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية وتمددها ومخالطة العرب غيرهم ؛ وقد بدأ هذا الوباء قليلاً نادراً في صدر الإسلام ثم أخذ يتسع وينتشر كلما تقدّمنا منحدرين مع الزمن ، وقد خُشي على القرآن الكريم والعربيّة منه (١٤) .

وتُروى عدة حوادث لظهور اللحن منذ صدر الإسلام وحتى الشروع في وضع هذا العلم وظهور الضوابط التي يُعرف بها الصواب من الخطأ ؛ فقد رُوي أنّ النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال : (أرشدوا أخاكم فإنّه قد ضلّ) (١٥) .

وفي عهد الخلفاء الراشدين ظهرت حوادث عدة للحن منها ما رُوي من أنّ أعرابيّاً قدم في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ؛ فقال : من يُقرئني شيئاً ممّا أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ، فأقرأه رجلٌ سورة براءة فقال : (إنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولِه) بالجرّ؛ فقال الأعرابيّ : أو قد برئ الله من رسوله ! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ! ، فبلغ عمر رضي الله عنه مقالة الأعرابيّ ؛ فدعاه فقال : يا أعرابيّ أتبرأ من رسول الله ! ، فقال : يا أمير المؤمنين إنّي قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن ؛ فسألت : من يُقرئني؟ ، فأقرأني هذا سورة براءة ، فقال : (إنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولِه) ، فقلت: أو قد برئ الله تعالى من رسوله ! إنّ يكن برئ من رسوله ، فأنا أبرأ منه . فقال له عمر رضي الله عنه : ليس هكذا يا أعرابي ، فقال : كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : (إنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ) ، فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ ممّن برئ الله ورسوله منه . فأمر عمر رضي الله عنه ألّا يُقرئ القرآن إلا عالمٌ باللغة (١٦) .

ثم شاع اللحن في العصر الأمويّ حتى تطرق إلى البلغاء من الخلفاء والأمراء كعبد الملك والحجّاج ، والناس يومئذٍ تتعاير به ، وكان ممّا يُسقط الرجل في المجتمع أن يلحن ، حتى قال عبد الملك – وقد قيل له : أسرع إليك الشيب – : شيّبتني ارتقاء المنابر مخافة اللحن . وكان يقول : إنّ الرجل يسألني الحاجة فتستجيب نفسي له بها ، فإذا لحن انصرفت نفسي عنها . والحجاج مع أنّه من الخطباء البلغاء كان في طبعه تقزز من اللحن أن يقع منه أو من غيره ، فإذا وقع منه حرص على ستره وإبعاد من اطلع عليه منه ، وذكروا أنّه سأل يحيى بن يعمر الليثي : أتسمعني ألحن على المنبر؟ ؛ فقال يحيى : الأمير أفصح الناس إلّا أنّه لم يكن يروي الشعر ، قال: أتسمعني ألحن حرفاً ؟ ؛ قال : نعم ؛ في آي القرآن ؛ قال : فذاك أشنع ؛ وما هو؟ ، قال تقول :(قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ...) التوبة : ٢٤ ، تقرؤها "أحبُّ" بالرفع (١٧) .

وهؤلاء أصابهم قليلٌ من اللحن لبعدهم عن قومهم في الجزيرة العربية مع أنّهم نشأوا فيها وترعرعوا واكتهلوا ؛ فلمّا كان من بعدهم عظم فشو اللحن فيهم حتى كان من أعظم المصائب في نفس عبد الملك بن مروان أنّ ابنه الوليد لحّانة ، وأنّه أخذه بتعلّم العربية فلم يفلح (١٨) .

وتقتضي طبائع الأشياء أن يكون الشيء غير المستحبّ نادراً وقليل الحدوث عند القادة والأمراء ولكنّه قد يكثر بين العامة ، وهذا ما ينطبق على اللحن فهو – على ما يبدو – منتشرٌ بين العوام ؛ فالروايات تدلّ على ذلك ؛ فقد رُوي عن عمر بن عبد العزيز قوله : (إنّ الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها فيلحن فأردّه عنها ، وكأنّي أقضم حبّ الرمّان الحامض ؛ لبغضي استماع اللحن ، ويكلمني آخر في الحاجة لا يستوجبها فيُعرب فأُجيبه إليها التذاذاً لما أسمع من كلامه) . ورُوي عنه أيضاً قوله : (أكاد أضرس إذا سمعت اللحن) (١٩) .

وإذا وصلنا إلى العصر العباسي وجدنا أنّ اللحن قد بلغ مبلغاً عظيماً عند الناس في ذاك الزمن ؛ إذ ازدادت مخالطة العرب للشعوب الأعجمية التي أرادت أن تتكلّم العربية فلم تستطع المحافظة على سلامتها من الخطأ في اللفظ والحركات (٢٠) . يقول الجاحظ : (ثم اعلم أن أقبح اللحن لحن أصحاب التقعير والتقعيب (٢١) ، والتشديق والتمطيط والجهورة والتفخيم . وأقبح من ذلك لحن الأعاريب النازلين على طرق السابلة ، وبقرب مجامع الأسواق) (٢٢) . ويضيف الجاحظ :(وزعم أبو العاصي أنّه لم ير قروياً قط لا يلحن في حديثه ، وفيما يجري بينه وبين الناس ، إلّا ما تفقده من أبي زيد النحوي ، ومن أبي سعيد المعلم) (٢٣) .

وهكذا انتشر اللحن بين العامة والخاصة من الناس ؛ ممّا نبّه القائمين على الأمر والمهتمين باللغة إلى ضرورة وضع رسوم يعرف بها الصواب من الخطأ ؛ خاصة وأنّ هذا الخطر أخذ يداهم القرآن العظيم وقراءته .

وقد انضمت لهذا السبب الرئيس السابق في نشأة النحو أسباب أخرى جانبية منها : اعتزاز العرب بلغتهم اعتزازاً شديداً وخشيتهم عليها من الفساد بممازجة الأعاجم ممّا قد يؤدي إلى ذوبانها في اللغات الأجنبية ، ويُضاف إلى ذلك سبب آخر اجتماعيّ وهو : أنّ الشعوب المستعربة الداخلة في الإسلام أحسّت بالحاجة الشديدة لمن يرسم أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيماً وتتقن النطق بأساليبها نطقاً سليماً . وقد دفع كل هذه الأسباب وارتقى بها إلى إمكانية ظهور النحو العربي واقعاً عاملٌ جانبيٌّ آخر وهو رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نمواً أعدّه للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلاً تطّرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة انتظاماً يهيأ لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ، ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية (٢٤) .

ثانياً : المدارس النحويّة ومذاهبها ونهجها :

أ/ المدرسة البصريّة :

هي أوّل المدارس النحوية على الإطلاق ، وهي التي أقامت أركان النحو ورفعت عماده ووضعت مقاييسه وعلله . وقد تعهد البصريون هذا العلم بالرعاية قرابة قرن من الزمان كانت فيه الكوفة منصرفة عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر ، ثم تكاتف الفريقان على استكمال قواعده ، واستحثهما التنافس الذي جدّ بينهما واستعرت ناره ردحاً من الدهر ينيف على مائة سنة خرج بعدها هذا الفن تام الأصول كامل العناصر (٢٥).

وقد رأينا سابقاً كيف أنّ أبا الأسود الدؤلي وضع اللبنات الأولى في هذا العلم ، ثم تلت بعد ذلك أجيال البصريين تباعاً ؛ فقد اشتغلت فيه بعد أبي الأسود طبقتان من البصريين حتى تأصّلت أصول كثيرة وعرفت بعض أبوابه ؛ فالطبقة الأولى التي أخذت عن أبي الأسود استمرت في تثمير ما تلقته عنه ، ووُفّقت إلى استنباط كثيرٍ من أحكامه ، وقامت بقسط في نشره بين الناس ، وكان من أفذاذ هذه الطبقة عنبسة بن معدان الفيل ونصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر العدواني ، ولم يدرك أحد من رجال هذه الطبقة الدولة العباسية (٢٦) .

أمّا الطبقة الثانية فقد كانت أكثر عدداً من سابقتها ، وكانت أوفر منها حظاً في هذا الشأن ؛ فازدادت المباحث لديها ، وأضافت كثيرا من القواعد ، ونشأت حركة النقاش بينها فجدت في تتبع النصوص واستخراج الضوابط ، واستطاعت التصنيف فدونت فيه بعض كتب مفيدة ، وكان من رجال هذه الطبقة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء(٢٧) .

وتلا هذه الطبقة الثانية من البصريين الجيل الذي تكاملت على يديه أركان النحو العربي في القياس والتعليل والضبط وغير ذلك ؛ والمعني بذلك أفذاذ أئمة البصريين الخليل بن أحمد وسيبويه وأبي زيد الأنصاري ؛ أمّا الخليل فهو يُعدّ إماماً في هذا العلم وفي غيره ؛ فقد كان عقله من العقول الخصبة النادرة ، فهو لا يلم بعلم حتى يلتهمه التهاماً ويستوعبه ويتمثله وينفذ منه إلى ما يفتح له أبوابه الموصدة ، وحقاً ما قاله ابن المقفع فيه : من أنّ عقله كان أكثر من علمه ، وهو عقل جعله يتصل بكل علم ويحوز لنفسه منه كل ما يبتغي من ثراء في التفكير ودقة في الاستنباط ، دقة تذهل كل من يقف على وضعه لعروض الشعر ورفعه لصرح النحو ورسمه المنهج الذي ألف عليه معجم العين أول معجم في العربية (٢٨) . وهو أستاذ سيبويه

وعامة الحكاية في كتابه عنه ؛ فكلّما قال سيبويه : سألته أو قال من غير أن يذكر المسؤول والقائل يُعلم أنّه يعني الخليل (٢٩) .

أمّا سيبويه فهو تلميذ الخليل الذي لازمه ودوّن عنه كلّ ما قاله تقريباً ، ومع ذلك فإنّه تتلمذ على غيره كعيسى بن عمر الثقفي ، ويونس وغيرهم ، ووضع كتابه المعروف بالكتاب ، الذي طار طائره في الآفاق وملأ الدنيا وشغل الناس وهو المصدر الرئيس والأساس الذي بُنيت عليه كل المصادر اللاحقة (٣٠) .

ثم تتابعت بعد ذلك أجيال العلماء البصريين الذين صنفوا المصنفات على مرّ العصور ؛ ففي من أتى من بعدُ الأخفش الأوسط الذي يُروى أنّه أوّل من فتح باب الاختلاف على سيبويه وأستاذه الخليل ، وهناك قطرب محمد بن المستنير ، ثم يأتي من بعدهم أبو عمر الجرمي والمازني ، ثم المبرد صاحب كتابي الكامل والمقتضب وأصحابه أبو إسحاق الزجاج ، وأبو بكر بن السراج ، ويتبعهم من بعدُ أبو سعيد السيرافي (٣١) .

وقد قام نهج البصريين على أسس راسخة ؛ إذ طلبوا في قواعدهم اطرادها ، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق ، وأن يُكفل لها التعليل وأن تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً ؛ أما من حيث الاطراد في القواعد فقد تشددوا فيه تشدداً جعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولون عليه في قليل أو كثير، وكلما اصطدموا به خطئوه أو أولوه ؛ وأمّا من حيث الاستقراء فقد اشترطوا صحة المادة التي يشتقون منها قواعدهم ، ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة ، وبعبارة أخرى : رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة ، وهي قبائل تميم وقيس وأسد وطي وهذيل وبعض عشائر كنانة . وكان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب لقواعدهم ، وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم ؛ لأنّه روي بالمعنى إذ لم يُكتب ولم يُدوّن إلّا في المائة الثانية للهجرة ، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم (٣٢) .

وأما من حيث القياس والتعليل فقد توسعوا فيهما ؛ إذ طلبوا لكل قاعدة علّة ، ولم يكتفوا بالعلة التي هي مدار الحكم فقد التمسوا عِللاً وراءها . وقانون القياس عام ، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حدٍ ؛ بحيث يصبح ما يخرج عليها شاذاً ، وبحيث تفتح الأبواب على مصاريعها ليقاس على القاعدة ما لم يسمع عن العرب ويحمل عليها حملاً ، فهي المعيار المحكم السديد(٣٣).

ب/ المدرسة الكوفيّة :

وهي المدرسة الثانية في النشأة ، وقد انشغل علماء الكوفة بادئ الأمر بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه ، وعنوا بالقراءات ورواياتها حتى اشتهر منهم عاصم وحمزة والكسائي ، واهتموا أيضا برواية الأشعار والأخبار ، فتركوا المجال لعلماء البصرة الذين حازوا فضل السبق في علم النحو والصرف (٣٤) .

وتذكر المصادر أنّ أوّل نحويّ كوفي هو أبو جعفر الرؤاسي الذي طلب العلم في البصرة على أئمتها ، فقرأ على أبي عمرو بن العلاء وعلى عيسى بن عمر الثقفي ، ويقال أنّه كلّما وردت في كتاب سيبويه عبارة (قال الكوفي كذا) فإنما عنى الرؤاسي ، ويتبعه في الذكر في الوقت نفسه عمه معاذ بن مسلم الهراء الذي عني بالصرف ومسائله خاصة ، وتبعه في هذه العناية من قرأ عليه من الكوفيين (٣٥) .

ولكنّ أهم علمين رفعا من شأن المذهب الكوفي النحوي ووضّحا نهجه هما الكسائي والفرّاء ، فأمّا الكسائي فهو فارسي الأصل نشأ بالكوفة وتعلم النحو على كبر ، فأخذ عن معاذ الهراء ما عنده ثم توجه تلقاء البصرة فتلقى عن عيسى بن عمر والخليل وغيرهما ، ولما أعجب بالخليل قال له : من أين أخذت علمك هذا ؟ قال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، فجاب هذه البوادي وقضى وطره ، ثم انحدر إلى البصرة فألفى الخليل قضى نحبه ، وخلفه يونس فجلس في حلقته ، ثم عاد إلى الكوفة ينشر علمه ، والكوفة متعطشة إلى نحو مضارع نحو البصرة وفي الكسائي نشاط في الدراسة والتصنيف فتقوى المذهب الكوفي ، وبدأ يناهض النهج البصري ، وعلى يد الكسائي تكاثرت الفوارق بين المذهبين لاختلاف الاتجاهين (٣٦) .

وأمّا الفراء فهو تلميذ الكسائي الذي أخذ عنه كما أخذ عن غيره من العلماء كيونس بن حبيب ، وكان هو والأحمر أشهر أصحاب الكسائي ، وكانا أعلم الكوفيين بالنحو من بعده (٣٧) ، وقد قوي به شأن المذهب الكوفي ، و يُقال أنّه كان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه ، وكان يتفلسف فِي تصانيفه ، ويسلك ألفاظ الفلاسفة (٣٨) .

ثم أتى من بعد هؤلاء كوفيون كثر لعلّ أشهرهم ثعلب أحمد بن يحيى الذي أخذ عن الفراء كل ما كتب ، وأخذ عن الأخفش الأوسط ، حتى تبحر في مذهبي البصرة والكوفة. واشتهر بعد وفاته من تلاميذه كثيرون ، من أمثال أبي موسى سليمان بن محمد المعروف بالحامض الذي جلس بعد موت أستاذه مجلسه ، وأبي عمر الزاهد وأبي بكر بن الأنباري ، ثم جاء أحمد بن فارس الذي مد ظلال المدرسة الكوفية إلى حين إتيان ابن آجروم الصنهاجي الذي كان آخر النحاة الذين استظهروا آراء المدرسة الكوفية (٣٩) .

ويتسم المذهب الكوفي النحويّ بسمات تميّزه عن نهج البصريين أهمّها جانب الاتساع في الرواية بحيث يؤخذ من العرب جميعاً بدويهم وحضريهم ، فتفتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة ، كما يتميّز بالاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيّد بندرته وشذوذه ، إلى جانب ذلك نجد بعض المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل لما أرساه نحاة البصرة ؛ ومن ذلك اصطلاح "الخلاف" وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً في مثل "محمد أمامك" ، أمّا البصريون فيجعلون الظرف متعلقاً بمحذوف خبر للمبتدأ السابق له ، ومن ذلك اصطلاح الصرف الذي جعله الفراء علة لنصب المفعول معه في حين ذهب جمهور البصريين إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، ومن ذلك اصطلاح الفعل الدائم ويقصدون به اسم الفاعل والمكني والكناية ويقصدون به الضمير ، ويطلقون على البدل مصطلح الترجمة وعلى التمييز التفسير وعلى الصفة النعت وعلى العطف بالحروف عطف النسق وغير ذلك (٤٠) .

ولكن الناظر في مصطلحات النحو يلحظ أنّ اصطلاحات الكوفيين لم تجد السبيل للشهرة والانتشار في النحو العربي ما عدا مصطلحي : النعت وعطف النسق ، وظلت المصطلحات البصرية هي السادة .

ويوسم المذهب الكوفي بأنّ فيه مرونة في القياس وتركيب الجملة ؛ فهم مثلاً يُجوّزون صياغة "أفعل التفضيل" من البياض والسواد ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل ولو لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ويجوز عندهم توكيد النكرة إذا دلت على زمان معيّن ، ويُبيحون إضافة الشيء إلى نفسه إن اختلف اللفظ مثل "حقّ اليقين" و"حبّ الحصيد" ، وغير ذلك (٤١) .

ومع هذا فينبغي أن يعلم أنّ الاختلاف بين المدرستين لم يكن في الأصول والثوابت وإنّما كان في جوانب فرعية كالعوامل التقديرية التي علّلوا بها الإعراب مع اتفاقهم في حكم الإعراب نفسه . وقد نجد إماماً في هذا الفريق يساند رأي المدرسة الأخرى على نسق ما رُوي من مساندة الكسائي لآراء البصريين في بعض المسائل ، ومساندة المبرد البصري لآراء الكوفيين في مسائل أخرى (٤٢) .

وبعد أن بانت آراء ومذاهب الفريقين البصري والكوفي في مسائل النحو والصرف واتضحت فُتحت الأبواب على مصاريعها للعلماء التابعين للاختيار من نهج المذهبين ما يرونه صواباً ؛ فكوّنوا ما عُرف بمدارس الانتخاب ، وأغلبهم كان يأخذ من رأي كلا الفريقين

بنصيب مع الخروج إلى آراء خاصة أحياناً ، ومعظم هؤلاء أو جلّهم كان ينسب إلى واحدة من هذه المدارس إلّا ابن آجروم الملحق بالكوفيين .

وسوف نفتح لاحقاً – إن شاء الله – نواحي مسايرة ابن آجروم لمذهب الكوفيين النحوي في جوانب النحو المختلفة : في الإعراب والبناء ومتعلقاتهما وفي المصطلحات .

ج/ مدارس الانتخاب :

ظهرت في الأمصار الإسلامية المختلفة أجيالٌ من العلماء في العصور اللاحقة ، وأخذت تتعمّق وتمحّص في دراسات النحو والصرف مستهدية بآراء البصريين والكوفيين فأخرجت المصنّفات المتعدّدة ، وقد كانوا يميلون إلى ما يرونه مناسباً من رأي الفريقين ؛ لذلك عُرف نهجهم بنهج الانتخاب ، ومع ذلك قد ينفذ العالم من هؤلاء في بعض الأحيان إلى آراءٍ خاصة به ، وتدور في كتب النحو أسماء ثلاثة مذاهب من هذا النوع ؛ وهي : المدرسة البغدادية والمدرسة الأندلسية والمدرسة المصرية .

أمّا المدرسة البغداديّة فقد كان أوائل نحاتها ممّن أخذ عن المبرد وثعلب ؛ وبذلك نشأ جيل يحمل آراء كلا المدرستين ، وكان منهم من مال في أغلب آرائه إلى أهل الكوفة ، كابن كيسان وابن شقير وابن الخياط ، ومنهم من اتجه إلى الأخذ بآراء أهل البصرة كأبي على الفارسي وابن جني ، وكان ظهور هذين العالمين إيذاناً بنشوء مذهب جديد في الدراسة والتصنيف ، مذهب يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين جميعاً والاجتهاد في استنباط آراء جديدة ، معتمدين على تمثل آراء نحاة البصرة والكوفة وآراء البغداديين الأوائل ، وكان أشهر أتباع المذهب الجديد الزمخشري وابن الشجري وأبو البركات بن الأنباري وأبو البقاء العكبري وابن يعيش (٤٣) .

أمّا المدرسة الأندلسية فابتدأت عناية علمائها بادئ الأمر بنحو الكوفة ؛ فكان أولهم جودي بن عثمان المورووري الذي رحل إلى المشرق ، وأخذ عن الكسائي والفراء ، وعبد الملك بن حبيب السلمي ، حتى إذا وصلنا إلى الأفشنيق رأيناه يرحل إلى الشرق ويعود بكتاب سيبويه ، ويعلمه تلاميذه بقرطبة ، وعنه أخذ أحمد بن يوسف بن حجاج ، ويبدأ الاهتمام بالكتاب أكثر فأكثر على يدي محمد بن يحيى المهلبي وأبي على القالي وابن القوطية ، وغيرهم . فطبع نحو الأندلسيين عند ذاك بالطابع البصري في أغلب مسائله وقواعده ، ثم أقبل العلماء على شرح كتب المشرق المشهورة بشكل عام والإفادة منها ، واشتهر من نحاتهم كثيرون أمثال الزبيدي صاحب "طبقات النحويين واللغويين" وابن الإفليلي وابن السيد البطليوسي والسهيلي وابن خروف وابن عصفور الإشبيلي والشلوبين وغيرهم . وكان أولئك النحويون يتبعون منهج

الانتقاء من آراء نحاة البصرة والكوفة ، وربما ذهبوا إلى الفارسي وابن جني ، ولكنهم كانوا إلى مذهب البصريين أميل . وكان خاتمة علماء الأندلس ابن مالك صاحب الألفية ، الذي جدد في النحو بعض التجديد وتوسع في الاستشهاد بالحديث ، ورجح بعض آراء الكوفيين ، ولم يصر على آراء البصريين (٤٤) .

أمّا المدرسة المصريّة فقد كانت في أول نشأتها شديدة النزوع إلى المدرسة البصرية ، حتى إذا كان القرن الرابع الهجري أخذت مسرعة تترسّم منهج المدرسة البغدادية وما شرعته من تصويب لآراء المدرسة البصرية تارة وتصويب لآراء المدرسة الكوفية تارة ثانية ، مع تركهما تارة ثالثة والأخذ بآراء المدرسة البغدادية ، ومع النفوذ إلى آراء اجتهادية تارة رابعة ، على نحو ما يصور ذلك من بعض الوجوه أبو جعفر النحاس والحوفي وابن بابشاذ وابن بري. وقد نشطت هذه المدرسة نشاطاً واسعاً منذ العصر الأيوبي وتكاثر أعلام النحاة فيها من مثل سليمان بن بنين وابن معطي وابن الرماح والسخاوي وبهاء الدين بن النحاس وابن أم قاسم وابن الحاجب . وأنبه نحاة هذه المدرسة على الإطلاق ابن هشام صاحب كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" ، وقد ظلت الدراسات النحوية بعده ناشطة في مصر؛ إذ تكاثر فيها الشرّاح وأصحاب الحواشي والمصنفات النحوية المختلفة ؛ على نحو ما يلقانا عند ابن عقيل شارح الألفية ، وابن الصائغ صاحب التذكرة ، والدماميني شارح المغني ، والكافيجي شارح قواعد الإعراب لابن هشام ، والشيخ خالد الأزهري شارح أوضح المسالك لابن هشام ، والأشموني شارح الألفية ، والصبان وله حاشية على هذا الشرح. واستمر نشاط هؤلاء الشرّاح في العصر اللاحق على نحو ما يلقانا عند الدسوقي وله حاشية مطولة على المغني وعند الشيخ حسن العطار وله حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري ، وعند الشيخ محمد الخضري وله حاشية على شرح ابن عقيل . ولا جدال في أنّ السيوطي ألمع نحاة مصر بعد ابن هشام ؛ فهو عالمٌ نحرير صاحب مصنفات متعددة في شتى ضروب المعرفة ؛ فمن كتبه في النحو : "الاقتراح" و"الأشباه والنظائر" و"همع الهوامع" (٤٥) .

ولعل من نافلة القول أن تُعتبر التسميات الواردة لمدارس الانتخاب الثلاث : البغدادية والأندلسيّة والمصرية تسميات مناطق أكثر من كونها تسميات تحمل رؤى نحويّة محددّة وموحّدة يُوحي بها الاسم على نحو ما يُوحي اسم المدرستين البصرية والكوفية ؛ بل أنّ هذه المدارس تكاد تتوافق في نهج واحدٍ وهو منهج الاختيار للمناسب من آراء المدرستين الأوليين مع الاجتهاد في الخروج بآراء جديدة .

ولم يكن من حظّ ابن آجروم أن ينسب إلى واحدة من مدارس الانتخاب هذه رغم تأخّره كثيراً عن زمن الكوفيين ، مع أنّ كثيراً من معاصريه أو ممّن هم قبله أو بعده يعدّون ضمن علمائها ؛ فمن جيله "أبو حيان" المنسوب للمدرسة الأندلسية ، و"ابن هشام وابن عقيل وابن الصائغ" المنسوبون للمدرسة المصريّة وغيرهم كثرٌ ، بل صُنّف الرجل من الكوفيين المتأخرين ، وسننظر إلى ذلك من خلال آرائه في كتابه المشهور باسم "الأجرومية" ، ولكن حرّيٌّ بنا قبل ذلك أن نذكر سيرة الرجل وشأن كتابه المعني .

ثالثاً : ابن آجروم وسيرته :

ابن آجروم هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ، المولود سنة ٦٧٢ ه والمتوفى بمدينة فاس بالمغرب سنة ٧٢٣ه (٤٦) .

وآجُرُّوم بفتح الهمزة الممدودة وضم الجيم والراء المشدّدة ، ومعنى الاسم بلغة البربر الفقير الصّوفي ، وقد اشتهر عنه الصلاح والنفع ومن ذلك انتفاع الناس بمقدمته في النحو أي : "الأجروميّة" (٤٧) ، وقيل : بل هي "أجروم" بفتح الهمزة دون مد وجيم ساكنة وراء مهملة مضمومة دون تشديد ، وهذا منقول عن ابن أجروم نفسه (٤٨) .

ولعل الرأي الأخير في نطق كلمة "أجروم" هو الراجح ؛ لأنّه منسوب إلى عالمنا الجليل نفسه ؛ ولأنّ الخلف ممّن أتى من بعدُ يميلون إلى نطقها على هذا الوجه .

ويروى أنّه يوجد في البربر قبيلة تُسمى "بني آجروم" . وسُمّي بالصنهاجي أيضاً نسبةً إلى قبيلة "صنهاجة" بالمغرب (٤٩) .

ولم تتوسع كتب التراجم في الحديث عنه ؛ يقول السيوطي : "ولم أقف له على ترجمة ، إلّا أني رأيت في تاريخ غرناطة في ترجمة محمد بن علي بن عمر الغساني النحوي أنه قرأ بفاس على هذا الرجل ، ووصفه – أعني هذا الرجل – بالأستاذ" (٥٠) .

وقيل عنه أيضاً إنّه كان نحويّاً مقرئاً، له معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع ، وله مصنّفات وأراجيز (٥١) ، وقد وسمه أكثر من عالم بالعلم والتقوى والزهد ؛ فقال عنه المكودي – أحد شرّاح "الأجروميّة" – : "الشيخ الفقيه ، الأستاذ المحقق المقرئ المجوّد ، الحسابي الفرضي ، نجيب دهره وفريد عصره" (٥٢) .

ولم تورد المصادر حديثاً عن شيوخه وتدرجه في المعرفة ، فقط تتناثر هنا وهناك بعض الأسماء التي نهلت من علمه وتتلمذت على يديه ؛ فالإضافة إلى الغساني – الذي مرّ ذكره في حديث السيوطي السابق – هنالك الحضرمي وهو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (٥٣) ، وربما وُجد غيرهما ممّن أفاد منه .

ويظهر أن عالمنا الجليل ابن آجروم قد اشتغل بالعلم تدريساً وتأليفاً ؛ فيروى أنّه خلّف مصنّفات وأراجيز في القراءات وغيرها ؛ ومن مؤلّفاته : "فرائد المعاني في شرح حرز الأماني" وهو شرحٌ على منظومة الشاطبيّة في علم القراءات ، ومنها كذلك "البارع في قراءة نافع" وهو منظومة شعرية ، وله أيضاً "الاستدراك على هداية المرتاب" وهو أيضاً منظومة شعريّة ، و"المقدّمة الأجروميّة في علم العربية" (٥٤) ، وهو الكتاب محور النظر والحديث ، وسوف يتفصّل الكلام في شأنه في المحور القادم من هذه الدراسة .

وجديرٌ بالذكر هنا أنّ السيوطي أورد أن الرجل كان على مذهب الكوفيين النحويّ حين قال عنه : "وهنا شيء آخر ؛ وهو أنّا استفدنا من مقدمته أنّه كان على مذهب الكوفيين في النحو لأنّه عبّر بالخفض ، وهو عبارتهم ، وقال : الأمر مجزوم وهو ظاهر في أنّه معرب وهو رأيهم ؛ وذكر في الجوازم "كيفما" والجزم بها رأيهم وأنكره البصريون ، فتفطن" (٥٥) .

رابعاً : كتاب ابن آجروم "الأجروميّة" :

يبدو أنّ ابن آجروم لم يسم كتابه هذا باسم ، وإنّما نُسب إليه ، وصار ذلك اسماً للمُصنَّف ، فقيل : (الآجرومية) أو : (الجرومية) ، وربما قيل في التسمية : (مقدمة ابن آجروم) ، أو : (المقدمة الآجرومية) ؛ وقال بعض الشراح : "إنما سُمّيت الآجرومية بـــ "المقدمة" لأنّها تُوصل المشتغل بها إلى المطولات من كتب النحو والإعراب ، كمقدمة الجيش التي تتقدم أمامه ؛ لتهيئ له في المحل الذي ينزله ما يحتاج إليه (٥٦) .

ويُحكى أنّ ابن آجروم ألّف هذا المتن تجاه الكعبة الشريفة ، وقيل : أنّه ألقاه في البحر وقال : إن كان خالصاً لله تعالى فلا يبل ؛ فكان الأمر كذلك (٥٧) .

ويُعد الكتاب عظيم الفائدة لمن يطلب المعرفة بالنحو العربي – خصوصاً المبتدئين منهم ؛ فهو يختصر قواعد النحو بشكل موجز وسلس ؛ يقول السيوطي عنه وعن صاحبه : "ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته" (٥٨) وتحدّث عنها ابن يعلي الحسني – أحد شرّاحها – فقال : "هي مقدّمة مباركة ، من أجلّ ما أُلف في علم النحو ، وهي قريبة المرام ، سهلة للحفظ والتفهّم ، كثيرة النفع لمن هو مبتدئ مثلي ، وضعها – رحمه الله – برسم ولده أبي محمد فانتفع بها ، وانتفع بها كلّ من قرأها" (٥٩) .

ولعل الاختصار الذي عليه "متن الأجروميّة" كان أحد الأسباب التي أدّت إلى كثرة شرّاحها ؛ فقد قيل أنّ هذه الشروح قد تجاوزت المائة (٦٠) ؛ ومن أهم شروحها شرح المكودي : أبو يزيد عبد الرحمن بن علي النحوي الذي ذكر فيه أنّه روى المتن عن ولد المصنف أبي محمد : عبد الله ، وهناك شرح الشيخ الأزهري : خالد بن عبد الله ، الذي قال عنه : "هذا شرح

ينتفع به المبتدئ ولا يحتاج إليه المنتهي" ، ومنها أيضاً شرح الشنواني : أبي بكر بن إسماعيل ؛ وهو شرح مطوّل جمع فيه نفائس الأقوال ، وشرح محمد بن أحمد بن يعلى الحسيني النحوي المسمّي "الدرة النحوية في شرح الأجرومية" ، وغير ذلك كثير ممّا لا يتسع المجال لذكره (٦١) .

وقد اشتغل عدد من العلماء بعمل عدد من الحواشي على بعض هذه الشروح ؛ ومن ذلك : "درر الفوائد حاشية على شرح الأجرومية للشيخ خالد" للشلبي المصرى ، و"الدرة الشنوانية على شرح الأجرومية في علم العربية للشيخ خالد" للشنواني (٦٢) ، و"فوائد الطارف والتالد على شرح الآجرومية للشيخ خالد" للسيوطي ، و"تشويق الخلان على شرح الآجرومية للسيد أحمد زيني دحلان" للشيخ محمد معصوم بن سالم السماراني السفاطوني (٦٣) وغير ذلك .

ومن العلماء من نظم هذا المتن النحوي شعراً ؛ فظهرت عدّة منظومات في ذلك منها : "جمال الأجرومية" لرفاعة الطهطاوي ، و"الحلة البهية في نظم الأجرومية" لنجم الدين محمد بن محمد الغزي العامري ، و"الكواكب الجلية في شرح مقدمة الأجرومية" للنبراوى (٦٤) ، وغيرها .

واعتنى آخرون بإعرابها ؛ فخرجت مؤلفات نحو : "إعراب الأجروميّة" للأزهري ، و"الأنوار المضيئة في إعراب الأجروميّة" للكفيري ، و"إعراب الأجروميّة" لنجم الدين محمد بن أحمد الغيطي ، و"الباكورة الجنيّة من قطاف إعراب الأجروميّة" لمحمد الأمين بن عبد الله الأثيوبي الهرري (٦٥) ، وغير ذلك .

وهكذا عظُم شأن الأجروميّة في كل العصور التي تلت تأليفها ؛ فاهتم العلماء بها وتلقّفوها شرحاً وتوضيحاً ونظماً وإعراباً وعمل حواش ، وبقي لنا أن ندلف بعد تفصيل الحديث في هذا المتن إلى الغوص في أعماقه لننظر نهج صاحبه المذهبي ، وحقيقة نسبته إلى الكوفيين ، واستظهاره لآرائهم.

خامساً : نزعات ابن آجروم الكوفيّة في "الأجروميّة" :

من خلال تتبع "متن الأجروميّة" اتضح لي أنّ صاحبها لزم مذهب الكوفيين النحوي في عدة مواضع نحويّة في الإعراب والبناء ، وما يتصل بهما ، وفي المصطلحات النحويّة ، وسوف يرد الحديث أوّلاً في نواحي الإعراب والبناء ومتعلقاتهما ، ثمّ نختم بالمصطلحات ؛ واستبان أنّ مسائل الإعراب والبناء التي فيها النظر متصلة إمّا بالأفعال وما يتعلق بها ، أو الأسماء وتوابعها ؛ ولذا آثرت أن تُقسّم الموضوعات وفقاً لذلك على هذا النحو :

الأفعال وما يتصل بها :

يُعدّ هذا المحور من أكثر المحاور التي نجد فيها ميلاً من ابن آجروم لآراء الكوفيين في مُؤلفه ؛ إذ سيتضح أنّه لزم مذهبهم في أصالة الفعل على المصدر ، وعلة رفع المضارع ، والقول في بعض نواصبه وجوازمه ، وإعراب فعل الأمر ؛ وتفصيل ذلك على النحو الآتي :

١- أصالة الفعل على المصدر : يقول ابن آجروم في ذلك : "المصدر : هو الاسم المنصوب ، الذي يجيءُ ثالثاً في تصريف الفعل ، نحو : ضربَ يضربُ ضرباً" (٦٦) ؛ فعبارة "يجيء ثالثاً في تصريف الفعل" تُوحي بأنّه يرى رأي الكوفيين الذين يعدّون أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه في نحو : "ضرب ضربًا ، وقام قيامًا" ؛ وذكروا لذلك أسباباً كثيرة منها : أنّ المصدر يصح لصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله ؛ فتقول : "قَاوَمَ قِوَامًا" فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول : "قَامَ قيامًا" فيعتلّ لاعتلاله ، وأنّ المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد ؛ فدلَّ ذلك على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، والذي يؤيد ذلك أنّه توجد أفعال لا مصادر لها ؛ مثل : نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب حَبَّذَا ، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل (٦٧) .

أمّا البصريون فذكروا عدّة أسباب تدعم حجتهم على أصالة المصدر على الفعل منها : أنّ الفعل يدلُّ على حدث وزمان مخصوص والمصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ؛ ولذلك الفعل مشتقٌّ وفرعٌ على المصدر . وأضافوا : أنّ الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر ، وتدلّ تلك الزيادة على معانٍ زائدة على معنى المصدر فكان مشتقّاً من المصدر كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزّمان ، كضارب وضرب ومضروب ، وبيانه : أنَّك تَقولُ في الفعل ضَرَبَ فتحرّك الراء فيختلف معنى المصدر ، ثم تقول : استضرب فتدلّ هذه الصّيغة على معنى آخر ، ثمّ تقول : اِضرب ونضرب وتضرب ويضرِب ، فتأتي هذه الزّوائد على حروف الأصل وهي "الضّاد والرّاء والباء" (٦٨) ، وغير ذلك ممّا أوردوه .

ولعل تقديم ابن آجروم – في كتابه – الأفعال وما يتصل بها في الذكر على الأسماء وما يتصل بها فيه إيحاءٌ على استظهاره لرأي الكوفيين الذي يجعل الفعل هو الأصل في الاشتقاق والمصدر وأنواع الأسماء المختلفة مشتقّة منه .

٢- علّة رفع الفعل المضارع : يقول صاحب الأجرومية : "المضارع : ما كان في أوّله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك : "أنيت" ، وهو مرفوع أبداً ، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم" (٦٩) ؛ فقوله : "حتى يدخل عليه ناصب أو جازم" يُوحي بميله لرأي

أكثر الكوفيين الذي يقول : إنّ علة رفع المضارع هي تعريته من العوامل الناصبة والجازمة ؛ لأنّه إذا دخلت عليه عوامل النصب كـ "أن ولن وإذن وكي وغيرها" نُصب ، وإذا دخلت عليه عوامل الجزم كـ "لم ولمّا ولام الأمر ولا الناهية" جُزم ، فإذا خلا منها جميعاً رُفع . وأضافوا : "ولا يجوز أن يقال : "إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم" لأنّه لو كان مرفوعًا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوبًا كقولك : "كان زيد يقوم" لأنّه قد حلّ محلّ الاسم المنصوب وهو "قائمًا" ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعًا ومنصوبًا ومخفوضًا؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض(٧٠).

وعامل رفع المضارع عند البصريين عاملٌ معنوي وهو وقوعه موقع الاسم ؛ أي : أنّه يقع حيث يصح وقوع الاسم ، لأنّك تقول : "يضربُ زيد" ، فترفع الفعل ، إذ يجوز أن تقول : "أخوك زيد" ، وأنّ ما قاله الكوفيون من ناحية التجرّد من العوامل الناصبة والجازمة يقتضى أن تكون أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم والأمر ليس كذلك (٧١) ، وأوردوا حججاً غير هذه .

وقد مال ابن مالك إلى رأي الكوفيين في هذه المسألة ؛ حيث قال في ألفيته (٧٢) :

ارفع مضـــــارعا إذا يُجــردُ *** من ناصب وجازم كـــــ "تسعدُ"

٣- نواصب الفعل المضارع : أورد ابن آجروم عوامل نصب المضارع فقال : "فالنواصب عشرة ، وهي : أن ، ولن ، وإذن ، وكي ، ولام كي ، ولام الجحود ، وحتى ، والجواب بالفاء والواو ، وأو (٧٣) .

وعوامل نصب المضارع عند البصريين وجمهور النحاة أربعة هي : أن ، ولن ، وكي ، وإذن(٧٤) .

ومفاد ما تقدّم أن هذه النواصب العشرة التي ذكرها صاحب "الأجروميّة" مختلفٌ في عمل بعضها ؛ فالمتفق عليه منها هي الأربعة التي ذكرها أوّلاً ، وباقي الأدوات عند البصريين وأكثر النحاة هي ناصبة للمضارع بـــــ"أن" مقدّرة بعدها ، وخالفهم الكوفيون في ذلك ؛ فذهبوا إلى أنّ "لام كي" و"لام الجحود" و"حتى" تنصب المضارع بنفسها ، وأنّ "الفاء" تنصبه بعامل سمّوه "الخلاف" أو بنفسها عند بعضهم ، و"الواو" تنصبه بعامل سمّوه "الصرف" ، وسوف يأتي تفصيل رأيهم ورأي غيرهم ، والظاهر من كلام ابن آجروم أنّه يذهب مذهبهم .

أمّا فيما يتعلق بـــــ"لام كي" فرأى الكوفيون أنّها هي الناصبة للمضارع بنفسها لأنها قامت مقام "كي" ، وهي تشتمل على معنى "كي" ، وكما أنّ "كي" تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه ،

ومنهم من قال : إنما نصبت الفعل لأنّها تفيد معنى الشرط ، فأشبهت "إن" المخففة الشرطية ، إلا أنَّ "إنْ" لما كانت أمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما ؛ فجزموا بـــ "إن" ، ونصبوا باللام للفرق بينهما . وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل "أن" المقدرة دون اللام ، وذلك لأنّ اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل للأفعال ؛ فوجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير "أن" (٧٥) .

واحتجّ الكوفيون لعمل "لام الجحود" النصب في الفعل المضارع الحجج نفسها التي ذكروها في "لام كي" ، وردّ عليهم البصريون الردود عينها الواردة فيها (٧٦) .

ويرى معظم الكوفيين كذلك أنّ "حتى" هي الناصبة للفعل المضارع دون تقدير "أنْ" ؛ فهي إمّا أن تكون بمعنى "كي" كقولك : "أطع الله حتى يدخلك الجنة" أي : كي يدخلك الجنة ، وإمّا أن تكون بمعنى إلى "أنْ" كقولك : "اذكر الله حتى تطلع الشمس" أي : إلى أن تطلع الشمس ، فإن كانت بمعنى "كي" فقد قامت مقام "كي" ، و"كي" تنصب فكذلك ما قام مقامها ، وإن كانت بمعنى "إلى أن" فقد قامت مقام "أن" ، و"أن" تنصب فكذلك ما قام مقامها (٧٧) .

وقد ردّ البصريون ما ذهب إليه نحاة الكوفة بأنّ "حتى" من العوامل التي تجرّ الأسماء ، فلا يصحّ أن تعمل في الأفعال (٧٨) .

أمّا نصب المضارع بعد حروف العطف "الفاء" و"الواو" و"أو" فزعم الكوفيون أنّ النصب فيه بعامل سمّوه "الخلاف" ؛ لأنّها عطفت ما بعدها على غير شكله ؛ وذلك أنه لما قلت : "لا تظلمني فتندم" ، دخل النهي على الظلم ، ولم يدخل على الندم . فحين عطفت فعلاً على فعل لا يشاكله في معناه ، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله ، استحق النصب بالخلاف ، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم : "لو تركت والأسد لأكلك" ، والمقصد في هذا الأخير هو نصب المفعول معه بعد "واو المعيّة" يكون أيضاً بعامل "الخلاف"(٧٩).

وزعم أبو عمر الجرمي من البصريين أنّ حروف العطف هذه في هذا الوضع هي الناصبة للمضارع بنفسها ، وقيل إنّ هذا الرأي قال به بعض الكوفيين (٨٠) .

أمّا جمهور البصريين فمذهبهم أنّ النصب بعد هذه الحروف هو بـــ"أنْ" مضمرة بعدها ؛ لأنّها حروف عطف ، وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال . وكل حرف يدخل على الأسماء والأفعال لا يعمل في أحدهما ، فلذلك وجب أن تُقدّر "أنْ" بعدها ليصح نصب الفعل (٨١) .

ويمكن أن نخلص ممّا تقدّم أنّ صاحب "الأجروميّة" كان يقول- إجمالاً - برأي الكوفيين في نواصب الفعل المضارع ؛ إذ أنّه جعل هذه النواصب عشرة – كما مرّ – والمتفق على عمله هذا العمل أربعة "أنْ ولن وكي وإذن" ، والستة الباقية تعمل بإضمار "أنْ" عند البصريين – وهذا لا يراه عالمنا الجليل ؛ لأنّه قال : "النواصب عشرة" ، وينصب بعضها بنفسه أو بالخلاف عند الكوفيين ؛ وهذا مساير لقوله – جملةً – وبشكل تفصيلي موافقه بصورة صريحة في عمل "لام كي ولام الجحود وحتى" وبصورة غير مباشرة في "الفاء، والواو ، وأو" عند من يقول من الكوفيين في شأنها بعامل "الخلاف" .

٤- جعل "كيفما" من جوازم المضارع : قال ابن آجروم : "والجوازم ثمانية عشر، وهي : لم ، لما ، ألم ، ألما ، ولام الأمر والدعاء ، و"لا" في النهي والدعاء ، وإن ، وما ، ومن ، ومهما ، واذما ، وأي ، ومتى ، وأيان ، وأين ، وأنى ، وحيثما ، وكيفما ، وإذا في الشعر خاصة" (٨٢) .

ويرمز إيراد صاحب الأجروميّة "كيفما" ضمن أدوات الشرط التي يُجزم بعدها المضارع هنا إلى مجاراته لمذهب الكوفيين الذين يجوّزون المجازاة بـــ"كيفما" ؛ لأنّها عندهم مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ؛ فـــ"كيف" سؤال عن الحال كما أنّ "أين" سؤال عن المكان ، و"متى" سؤال عن الزمان ، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة ؛ ولأنّ معناها كمعنى كلمات المجازاة ؛ فمعنى "كيفما تكن أكن" : "في أي حال تكن أكن" ؛ كما أن معنى "أينما تكن أكن" : "في أي مكان تكن أكن" ، ومعنى "متى ما تكن أكن" : "في أي وقت تكن أكن" (٨٣) .

أمّا البصريون فذكروا أنّ المجازاة بـــ"كيفما" غير جائزة لثلاثة وجوه : أحدها : أنها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأنّ جوابها لا يكون إلا نكرة لأنّها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة . والوجه الثاني : أنّها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ، كما يكون ذلك في "مَنْ" و"ما" و"أي" و"مهما" ، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة . والوجه الثالث : أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أنّ يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا ضرورة ههنا تلجئ إلى المجازاة بها ؛ فينبغي أن لا يجازى بها ؛ لأنّ "أيًّا" تُغني عنها (٨٤) .

ويبدو أنّ الوجه الثاني الذي ذكره البصريون هنا ضعيف الحجة ؛ لأنّه توجد أدوات استفهام صالحة للمجازاة ؛ ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود عليها ضمير ؛ مثل : "متى" ، و"أين" ، وغيرها .

٥- إعراب فعل الأمر : تحدّث صاحب الأجروميّة عن الأفعال فقال : "الأفعال ثلاثة : ماض ، ومضارع ، وأمر ، نحو : ضرب ، ويضرب ، واضرب . فالماضي : مفتوح الآخر أبداً . والأمر : مجزوم أبداً" (٨٥) .

فقوله : "والأمر مجزومٌ أبداً" فيه جنوح ناحية مذهب الكوفيين الذين يرون أنّ فعل الأمر معربٌ وليس مبنيّاً ؛ فإذا قلت : "اذهب" ، فاصله "لتذهب"، وإنّما حُذفت اللام تخفيفاً ، وما حذف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به ، فكان معرباً مجزوما بذلك الحرف المقدر . ويُؤيد حكم أنّه مجزوم أنّك إذا أمرت من الأفعال المعتلة نحو : "يرمي" و"يغزو" و"يخشى" ، حذفت لاماتها ، كما تفعل في المجزوم من نحو : "ليغز" و"ليرم" و"ليخش" ؛ والبناء لا يوجب حذفاً . وأوردوا عدة حجج أخرى وكثيراً من الشواهد التي تسند مذهبهم (٨٦) .

أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه مبني على السكون لأنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون ، وإنّما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقيًا على أصله في البناء ، وذكروا عدّة مبررات أخرى وشواهد كثيرة تدعم مذهبهم (٨٧) .

والذي عليه جمهور النحويين هو البناء لفعل الأمر ؛ إلّا أنّ عالمنا الجليل ابن آجروم مال في هذه المسألة إلى رأي الكوفيين ، وقد كان هذا الميل لمذهبهم أحد الأدلة على كوفيّه مذهب الرجل النحويّ كما مرّ في حديث السيوطي السابق عنه ، ولكن الملاحظ أنّه عبّر بتعبيرين متقاربين عن الماضي والأمر فقال : "فالماضي : مفتوح الآخر أبداً . والأمر : مجزوم أبداً" ، ولم يُتوقَّف كثيراً عند قوله في الماضي ؛ ربّما لأنّ الماضي متفقٌ على بنائه ؛ ولكن عُدّ قوله في الأمر ترجيحاً لرأي الكوفيين ربّما لأنّ هنالك وقفات له تساند مذهبهم في مسائل أخرى غير هذه المسألة .

الأسماء وما يتعلق بها :

تبع ابن آجروم نهج الكوفيين فيما يتصل بالأسماء وإعرابها أو بنائها في أربعة مواضع ؛ أحدها في نصب الاسم واثنان في الجرّ وحروفه وواحد في التوابع ؛ وتفاصيل ذلك على النحو الآتي :

١- نصب اسم "لا" النافية للجنس للمفرد النكرة : ورد في "الأجروميّة" قول صاحبها : " اعلم أن "لا" تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة ولم تتكرر "لا" نحو: "لا رجل في الدار" (٨٨) .

وهذا الذي ذكره ابن آجروم مماثل لرأي الكوفيين الذين يذهبون إلى أنّ اسم "لا" النافية للجنس المفرد النكرة معرب منصوب ؛ وأوردوا لذلك عدة مسوغات منها أن الكلام متضمن معنى الفعل ، وكان هو العامل ؛ وبيانه أن قولك : لا رجل في الدار تقديره : لا أعلم ولا أجد ، وحذف الفعل واكتفوا بـــ"لا" عن العامل ؛ فنصبوا النكرة وحذفوا التنوين بناءً على الإضافة . أو أنّ "لا" بمعنى "غير" و"غير" هنا بمعنى "ليس" ؛ فأنت تقول : "زيد لا عاقل ولا جاهل" أي : غير عاقل ، وتقول : "قام القوم ليس زيداً" وهو في المعنى "قام القوم غير زيد" ، فلما اشتبهت الكلمات الثلاث "لا" و"ليس" و"غير" وكانت "غير" تجر ، و"ليس" تنصب كان حملها على "ليس" أولى ؛ لأنّها غير جارة وهي مثلها في النفي فحملت عليها في النصب . أو أنّ "لا" محمولة على "إنّ" ؛ لأنّها تشبهها في دخولها على المبتدأ والخبر ، وأنّه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وأنّها لتوكيد النفي كما أنّ "إنّ" لتوكيد الإثبات ، وكما أنّ "إنّ" تنصب كذلك "لا" (٨٩) .

وأمّا البصريون فيرون أنّ اسم "لا" النافية للجنس المفرد النكرة في نحو : "لا رجل في الدار" مبنيٌّ ؛ لأنّ الأصل في ذلك : "لا من رجل في الدار" ؛ لأنّه جواب من قال "هل من رجل في الدار؟" ؛ فلمّا حُذفت "من" من اللفظ وركبت الاسم مع "لا" تضمن معنى الحرف فوجب أن يُبنى ، وإنما بنيت على حركة لأنّ له حالة تمكن قبل البناء ، وبنيت على الفتح لأنّه أخف الحركات (٩٠).

وينبغي أن يُعلم أنّ اسم "لا" النافية للجنس يأتي على ثلاثة أنواع : إمّا أن يكون مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف ، أو مفرداً ليس بمضافٍ ولا شبيهٍ به ، وحكمه في النوعين الأولين – المضاف والشبيه به – الإعراب نصباً في نحو : لا صاحب برٍّ مذمومٌ ، ولا راغباً في الشر محمودٌ ، أمّا النوع الثالث – أي المفرد في نحو : لا إله إلّا الله – فهو مبنيّ على ما يُنصب به في أرجح الأقوال (٩١) ، وهذا الأخير كان مدار الخلاف بين البصريين والكوفيين .

٢- الجرّ بواو "ربّ" : قال صاحب الأجروميّة في باب المخفوضات "المجرورات" : " فأما المخفوض بالحرف فهو : ما يخفض بمن ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، ورب ، والباء ، والكاف ، واللام ، وبحروف القسم ، وهي : الواو ، والباء ، والتاء ، وبواو رب ، وبمذ ، ومنذ" (٩٢) .

ومن يطالع حديث ابن آجروم المتقدّم يلحظ ذكره "واو ربّ" ضمن حروف الجرّ ، وهذا رأي قال به الكوفيون ؛ إذ يرون أنّها تعمل الجرّ في النكرة بنفسها ؛ لأنّها نابت عن "رب" التي تعمل الجرّ ، كما نابت واو القسم عن الباء فعملت الجرّ أيضاً ، والذي يدل على أنها ليست عاطفة أنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به . وممّن قال بالجر بـــــ"واو رب" المبرّد (٩٣) .

والبصريون يرون أنّ "واو رب" ليست عاملة للجرّ وإنّما العمل لـــــــ"رب" المقدّرة ؛ وذلك لأنّ الواو حرف عطف وحرف العطف لا يعمل شيئا ؛ لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصاً ، وحرف العطف غير مختص ؛ فوجب أن لا يكون عاملاً ، والذي يدل على أنّها "واو العطف" وأنّ "رب" مضمرة بعدها أنّه يجوز ظهورها معها ؛ نحو "ورب بلدٍ" (٩٤) .

والذي عليه جمهور النحاة أنّ العمل في هذا الوضع لـــــــ"ربّ" المقدّرة ؛ لأنّها معهود إضمارها بعد "الواو" و"الفاء" و"بل" ، ولم يرد لهذه الثلاثة عملٌ في الجرّ إلّا "الواو" في القسم (٩٥) ، فضلاً عن ذلك يمكن الجرّ بها وهي مقدّرة دون وجود هذه الحروف ؛ كقول الشاعر (٩٦) :

رسم دار وقفت في طلله *** كدت أقضي الحياة من جلله

٣- عدم ذكر "كي وحاشا" في حروف الجرّ : لم يذكر ابن آجروم في حروف الجرّ – كما مرّ في الموضع السابق – "كي" و"حاشا" .

وهذا الذي نحا إليه صاحب "الأجروميّة" يساير نهج الكوفيين الذين لا يدرجون هذين الحرفين ضمن الحروف الجارة ؛ إذ يرون أنّ "كي" حرف نصب فقط ، ولا يجوز أن تكون حرف جرّ ؛ لأنّ "كي" من عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض من عوامل الأسماء ؛ لأنّ عوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء ، والذي يدل على أنّها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك : "جئتك لكي تفعل هذا" (٩٧) .

وذهب البصريون إلى أنّ "كي" يجوز أن تأتي حرف جرّ ، واستدلوا على ذلك بدخولها على الاسم الذي هو "ما" الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها وحذف الألف منها ؛ فإنهم يقولون : "كيمه" كما يقولون "لمه" ، ويدعم ذلك أنّ الألف من "ما" الاستفهامية لا

تُحذف إلا إذا كانت في موضع جر واتصل بها الحرف الجار ؛ كقولهم : لِمَ ، وبِمَ ، وفِيمَ ، عَمَّ (٩٨) .

ويمكن الاعتراض على رأي الكوفيين في عمل "كي" السابق بما ذهبوا إليه من نصب "حتى" للفعل المضارع بنفسها على الرغم من استخدامها في جر الأسماء .

والذي عليه جمهور النحاة في "كي" أنّها تكون حرف جرّ إذا دخلت على "ما" الاستفهاميّة – كما مرّ – أو دخلت على المضارع المنصوب بـــ"أنْ" المقدّرة – في أحد وجهيه – نحو : حضرت كي أقابلَ محمداً ، أو دخلت على "ما المصدرية" كقول الشاعر (٩٩) :

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما *** يرجّى الفتى كيما يضر وينفع

ويتعين أن تكون حرفاً مصدريّاً بمعنى "أن" إذا دخلت عليها "اللام" نحو : جئت لكي تكرمني ، وإذا لم تدخل عليها يجوز فيها الوجهان : عدّها حرف جر والمضارع منصوب بـــ"أن" مضمرة ، أو جعلها حرف مصدري ناصب (١٠٠) .

أمّا "حاشا" فهي عند أكثر الكوفيين فعل وليست حرف جرّ ؛ وسوّغوا لذلك بعدّة مسوغات منها أنّها تتصرّف فيقال : حاشيته ، وأحاشيه ، ومنه قول النابغة (١٠١) :

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه *** وما أحاشي من الأقوام من أحد

وأنّها تُعدى باللام ، كقوله تعالى : {حاشى لله} يوسف : ٣١ ؛ فلو كانت حرف جر لدخل الحرف على نظيره ، وليس كذلك حكم الحروف . وأنّها يدخلها التخفيف بالحذف فيُقال : حاشى الله ، وحشا الله ، وحاش لله (١٠٢) .

ويذهب البصريون إلى أنّ "حاشا" حرف جرّ ؛ ويستدلون لذلك بأنّه لا يجوز دخول "ما" عليه ؛ فلا يقال : "ما حاشى زيداً" كما يقال : "ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً" ؛ فلو كان فعلاً لجاز أن يقال : "ما حاشى زيداً" ، والدليل على أنّها حرف جرّ أنّ الاسم يأتي بعد "حاشى" مجروراً ؛ قال الشاعر (١٠٣) :

حاشى أبي ثوبان ؛ إنّ به *** ضنّاً على الملحاة والشتم

ويرى كلٌّ من ابن هشام والمرادي أنّها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى "إلّا" ؛ فقد رُوي عنهم : اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع (١٠٤) .

ويظهر أنّ الرأي الأخير هذا هو االراجح ؛ لأنّه قال به نحاة مختلفون فيهم البصريون والكوفيون كالجرمي ، والمازني ، والمبرد ، والزجاج ، والأخفش ، وأبو زيد ، والفراء ، وأبو عمرو الشيباني ، ولورود سماع الاستعمالين لـــــــ"حاشا" عن العرب (١٠٥) .

ومهما يكن من أمرٍ ؛ فابن آجروم لم يورد – كما مرّ – "كي وحاشا" في الحروف الجارة ، ولعل في ذلك ميلاً إلى رأي الكوفيين المذكور آنفاً ، ولكن ينبغي أن نضع في الاعتبار أنّ الرجل أغفل ذكر حروف أخرى أيضاً ؛ إذ لا نجد ضمن هذه الحروف عنده حروفاً أو أدوات تُعهد في أداء هذا العمل في بعض الأحيان ؛ مثل : "حتى" و"عدا" و"خلا" و"لعل في لغة عقيل" و"متى في لغة هذيل" و"لولا مع الضمير" ، ويمكن أن يكون السبب في ذلك أنّ ما لم يرد ذكره من حروف وأدوات له استخدام آخر غير الجر قد يكون فيه عاملاً أو غير عامل .

٤- جواز التوكيد بـــــ"أبتع" : تحدّث صاحب الأجروميّة عن ألفاظ التوكيد فقال : "ويكون بألفاظ معلومة ، وهي : النفس ، والعين ، وكل ، وأجمع ، وتوابع أجمع ، وهي : أكتع ، وأبتع ، وأبصع" (١٠٦) .

وإضافة "أبتع" إلى توابع "أجمع" في التوكيد رأيٌ ينسب للكوفيين ؛ فقد ورد في "حاشية الصبان" : "وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع". وفي تفاصيل ذلك أنّه يجوز في التوكيد أن يُؤتى بعد "أجمع" وأخواته وهي "جمعاء وأجمعين وجمع" بتوابعه من المؤكدات ؛ فيتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع ، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع ، ويجوز أن يلي "أبصع" وأخواته – حسب رأي الكوفيين – أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع ؛ فيقال : جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع ، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، والهندات كلهن جمع كتع بصع بتع ، ويُوجب بعض النحاة مراعاة هذا الترتيب (١٠٧) .

وحكى بعضهم جواز الإتيان بأيّ منها بعد "أجمع" فهي سواء في تبعيتها لها ؛ فقد جاء عن العرب : "أجمع أبصع" ، و"جمع كتع" ، و"جمع بتع" ؛ فيقدمون "أجمع" ثم يتبعونها ما شاؤوا من هذه التوابع . وأجاز بعضهم : "جاء القوم أكتعون" ، فيجعلونها كـــ "أجمعين" وليست تابعة لها ؛ فبعضهم يجعل هذه التوابع مؤكدة بنفسها (١٠٨) ؛ قال الشاعر (١٠٩) :

يا ليتني كنت صبياً مرضعا *** تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

إذا بكـــــــيـت قبـــلتـني أربعـــــــا *** إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

هذه هي مواضع الإعراب والبناء وما يتصل بهما التي يُستشفّ فيها ميلٌ من ابن آجروم إلى آراء الكوفيين في مصنّفه المعروف باسم "الأجروميّة" ، ولعل الذي يتضح ممّا سبق أنّ عالمنا الجليل كان أخذه بمذهب الكوفيين شديد الوضوح في عدة مسائل نحويّة مثل نواصب الفعل المضارع إذ جعلها عشرة بإضافة "لام كي" و"لام الجحود" و"حتى" وحروف الجواب

وهي "الواو والفاء وأو" على ما هو متّفق عليه وهي : "أن" و"لن" و"إذن" و"كي" ، وإيراده "كيفما" في جوازم المضارع الشرطية ، وعدّه الأمر معرباً ، وذكره "واو رب" ضمن حروف الجرّ ، في حين أنّ قوله في بعض هذه المواطن يمكن أن يُحمل على متابعته للكوفيين بشكلٍ أقل وضوحاً كتقديمه الأفعال على الأسماء في مؤلفه الذي يُشير إلى قول الكوفيين بأصالة الفعل ، وعدم ذكره "كي" في حروف الجرّ.

غير أنّ قول صاحب "الأجروميّة" قد يُخالف الكوفيين في بعض المسائل النحويّة ويُرجّح رأي البصريين ؛ ومن ذلك قوله : "وأمّا إنّ وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر" (١١٠) ؛ ومعلوم أنّ الكوفيين يذهبون إلى أنّ "إنّ وأخواتها" لا ترفع الخبر وإنّما هو باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخولها (١١١) . وذهابه إلى أنّ "حتى" تُستعمل حرف عطف في بعض المواضع (١١٢) ، ولا يُجوّز الكوفيون استخدام "حتى" في العطف وإنّما يعربون ما بعدها بإضمار ما هو مناسب من العوامل (١١٣) . ومنها كذلك قوله بوجوب أن يأتي التمييز نكرة (١١٤) ، في حين أنّ الكوفيين يُجوّزون إتيان التمييز معرفة (١١٥) . وكان يرى كذلك أنّ العامل في المفعول به هو الفعل (١١٦) ، ويذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المفعول به الفعل والفاعل معاً (١١٧) ، وغير ذلك .

وخلاصة ما تقدّم تُظهر أنّ ابن آجُروم لم يوافق الكوفيين في كلّ ما ذهبوا إليه من آراء نحويّة في نواحي الإعراب والبناء ؛ بل وافقهم في بعضٍ من ذلك ، وهذا الذي وافقهم فيه هو الذي جلب إليه – على ما يبدو – الوسم بالكوفيّة أو بآخر العلماء الكوفيين ، ولاسيما وأنّ بعضاً ممّا ذهب إليه لم يقل به معظم سابقيه أو معاصريه أو لاحقيه كالقول بإعراب فعل الأمر ونصب المضارع بـــــ"لام كي" و"حتى" و"لام الجحود" والجرّ بـــــ"واو ربّ" وغيرها . ويمكن أن يكون للاختصار الذي عليه كتابه "الآجروميّة" دورٌ في عدم بروز كل آرائه التي تنحو ناحية الكوفيين ؛ إذ أنّ مصنَّفه هذا شمل أصول النحو دون التوسّع في التفاصيل ، كما أنّه من المحتمل أن تكون بعض آرائه النحويّة قد وردت في مؤلّفاته الأخرى .

وفي جانب المصطلحات النحويّة يُلاحظ أنّ صاحب "الأجروميّة" لم يتوسّع فيها تجاه المذهب الكوفيّ توسعه في نواحي الإعراب والبناء ومتعلقاتهما المار ذكرها ؛ إذ إنّه لم يستخدم اصطلاحاتهم إلّا في مواضع قليلة كاستخدامه لمصطلح "النعت" بدل "الصفة" و"الخفض" بدل "الجر" (١١٨) ، ومعروف أنّ الكوفيين يستخدمون هذين المصطلحين ضمن مصطلحات أخرى كثيرة لم تجد السبيل للشهرة والانتشار (١١٩).

وظلّت المصطلحات النحويّة السائدة عند ابن آجروم في مؤلّفه – في الغالب الأعم – هي المصطلحات البصريّة ؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر نجده استخدم مصطلح "البدل" وليس "الترجمة" كما هو عند الكوفيين ، وأورد مصطلح "الظرف" وليس "الصفة أو المحل" الموجودين عند الكوفيين ، واستعمل مصطلح "التمييز" وليس "التفسير" الموجود عند الكوفيين (١٢٠) ؛ وغير ذلك كثير .

وربّما يكون السبب في غلبة اصطلاحات البصريين على كتابه أنّه آثر أن يستخدم المصطلحات النحويّة الأكثر استعمالاً وشهرة ؛ لأنّ هذه المصنّفات والكتب تطرح لإفادة طلاب العلم والمعرفة ؛ فينبغي أن تُلقى بين أيديهم بمصطلحاتها التي عهدوها ولا يُؤتى إليهم باصطلاحات غير مألوفة ؛ فاصطلحات الكوفيين التي استحدثوها لم يجد منها الشهرة في النحو العربي إلا القليل كالنعت وعطف النسق وحروف الإضافة وظلت المصطلحات البصريّة هي السائدة ؛ يقول الدكتور شوقي ضيف في ذلك : " وواضح أنّ هذه المصطلحات ظلت لا تسود في النحو العربي ، إذا نحن استثنينا اصطلاح النعت وعطف النسق ؛ لأنّ نظامه الذي وضعه البصريون هو الذي عمّ بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار (١٢١) .

سادساً : خاتمة البحث ونتائجه وتوصياته :

حاولت هذه الدراسة النظر في ميل ابن آجرُوم إلى آراء الكوفيين من خلال مُؤلَفه المعروف بـــــ"الأجروميّة" ؛ ناظرةً في رؤاه النحويّة في الإعراب والبناء ومتعلقاتهما والمصطلحات النحويّة التي استخدمها ، موضحةً صلة ذلك كلّه بنهج الكوفيين النحويّ ، وقد توصّلت إلى مجموعة نتائج أهمها ما يأتي :

١- كثرة عدد مواضع الإعراب والبناء ومتعلقاتهما المتصلة بالأفعال التي ناصر فيها ابن آجرُوم في كتابه آراء الكوفيين مقارنةً بنظيرتها الموجودة في الأسماء .

٢- شدّة وضوح الأخذ بالرأي الكوفي عند صاحب "الأجروميّة" في بعض مواضع الإعراب والبناء ومتعلقاتهما كالقول بإعراب فعل الأمر وجعل "كيفما" في أدوات الشرط الجازمة والجرّ بـــــ"واو رب" ؛ وغير ذلك .

٣- نصرة ابن آجروم للمذهب الكوفي تأتي أحياناً بصورة غير مباشرة كتقديمه الحديث عن الأفعال على الحديث عن الأسماء .

٤- ترجيح احتمال أن يكون الاختصار الذي عليه "متن الأجروميّة" هو الذي أسهم في عدم كثرة مواضع الإعراب والبناء ومتعلقاتهما التي مال فيها صاحبها إلى مذهب الكوفيين مقارنة بما اختلفت فيه المدرستان البصريّة والكوفيّة من مسائل نحويّة ؛ إذ أنّ كثيراً

من الاختلافات بين المذهبين كان في العوامل وما يتّصل بها وهذا ما لم يجنح إليه كثيراً عالمنا الجليل في مصنّفه .

٥- ظهور أخذه برأي البصريين في بعض نواحي الإعراب والبناء وما يتعلّق بهما ؛ كما مرّ ذلك في عمل "إنّ وأخواتها" الرفع في الخبر ، وجواز العطف بـــــ"حتى" ، ووجوب إتيان التمييز نكرة ، وجعل العامل في المفعول به الفعل فقط ، وغيرها .

٦- الميل إلى الظنّ أنّ سمة الكوفيّ التي التصقت بالرجل لم تكن بسبب موافقته آراءهم كليّاً ؛ وإنّما لأخذه بآراء الكوفيين في مسائل نحويّة في الإعراب والبناء والمصطلحات لم يقل بها أكثر سابقيه أو معاصرية أو لاحقيه ؛ كذهابه إلى جعل فعل الأمر معرباً والجرّ بـــــ"واو ربّ" واستخدام مصطلح الخفض ، وغيرها .

٧- قلة استعمال ابن آجُروم المصطلحات الكوفيّة النحويّة ؛ إذ لم يظهر عنده سوى مصطلحي "الخفض" و"النعت" ؛ ولعل الراجح أنّ يكون السبب في ذلك جنوحه إلى ما هو أكثر شهرة في الاستخدام ؛ لأنّ المؤلّفات والكتب تجري مصطلحاتها عادةً على المشهور المعهود بين الناس .

٨- عدم وجود مناصرة من ابن آجروم لنهج الكوفيين في جوانب متعلّقة بمعاني الحروف ؛ وربّما يكون السبب في هذا أنّه لم يتوسّع في هذا الجانب في كتابه .

وفي نهاية هذه الدراسة أرجو أن أوصي بعمل دراسات أخرى تنظر في ميل ابن آجُروم لآراء الكوفيين في مؤلّفاته الأخرى حتى تكتمل الرؤية وتُعرف الأسباب جميعها التي جعلت صفة الكوفيّ ملازمة لهذا العالم الجليل على الرغم من تأخّره في الزمن عن زمان الكوفيين .

وختاماً آمل أن أكون قد وفّقت في إعطاء فكرة عن استظهار ابن آجُروم لآراء الكوفيين في كتابه "متن الأجروميّة" ؛ فكرةً تُساهم في فكّ طلاسم نعت الرجل بالكوفيّة مع كثرة الأجيال التي تفصله عن علماء المدرسة الكوفيّة .

سابعاً : هوامش البحث :

(*)أستاذ النحو والصرف المساعد ، قسم اللغة العربية ، كلية العلوم والآداب برنية - جامعة الطائف ، المعار من قسم اللغة العربية - كلية التربية - جامعة الخرطوم . mohammedahamed٣٦@yahoo.com

١ / انظر من تاريخ النحو العربي – سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، طبعة مكتبة الفلاح ، ص٤ .

٢/ انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة – القفطي : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، المكتبة العنصرية – ط١ – بيروت – ١٤٢٤هـ ، ج١ ص٤٩ ، وانظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة المكتبة العصرية – لبنان / صيدا ، ج٢ ص٢٢ ، وانظر أخبار النحويين – أبو طاهر البزّار : عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم ، تحقيق : مجدي فتحي السيّد ، طبعة دار الصحابة للتراث – ط١ – طنطا – ١٤١٠ه ، ص٢٣ .

٣/ طبقات فحول الشعراء – محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، طبعة دار المدني – جدة ، ج١ ص١٢ .

٤/ الأغاني – أبو الفرج الأصفهاني : علي بن الحسين ، تحقيق : د. إحسان عباس ود. إبراهيم السعافين والأستاذ : بكر عباس ، طبعة دار صادر – ط٣ – ٢٠٠٨م ، ج١٢ ص ٢١٥ .

٥/ إنباه الرواة على أنباه النحاة – القفطي ، ج١ ص٥١ .

٦/ انظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم – التنوخي : أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر االمعري ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – ط٢ – القاهرة – ١٩٩٢م ، ص١٦٧ ، وانظر إنباه الرواة على أنباه النحاة – القفطي ، ج١ ص٥١ .

٧/ انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة – القفطي ، ج١ ص٥١ .

٨/ انظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم – التنوخي ، ص١٦٧ .

٩/ انظر المدارس النحوية – شوقي ضيف : أحمد شوقي عبد السلام ضيف ، طبعة دار المعارف ، ص١٤ و١٦ و١٨ .

١٠/ صليبة : عربيّ أصيل : خالص النسب ، لحب الطريق : بيّنة .

١١/ الأغاني – أبو الفرج الأصفهاني ، ج١٢ ص٢١٦ .

١٢/ الكامل في اللغة والأدب – المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر العربي – ط٣ – القاهرة – ١٩٩٧م ، ج٣ ص١٥٢ .

١٣/ انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – الشيخ محمد الطنطاوي ، تحقيق : أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ، طبعة مكتبة إحياء التراث الإسلامي – ط١ – ٢٠٠٥م ، ص٢٨ .

١٤/ انظر من تاريخ النحو العربي – سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، ص٨ .

١٥/ انظر الخصائص – ابن جنّي : أبو الفتح عثمان بن جني ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط٤ ، ج٢ ص١٠.

١٦/ انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء – ابن الأنباري : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، طبعة مكتبة المنار – ط٣ – الزرقاء – الأردن – ١٩٨٥ م ، ص١٩ – ٢٠ .

١٧/ انظر من تاريخ النحو العربي – سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، ص١١ – ١٢ .

١٨/ انظر المرجع السابق ، ص١٣ .

١٩/ انظر الأضداد – ابن الأنباري : محمد بن القاسم ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة المكتبة العصرية – ط١ – صيدا – بيروت – ١٩٨٧م ، ص٢٤٤ – ٢٤٥ .

٢٠/ انظر البيان والتبيين – الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب ، طبعة دار ومكتبة الهلال – بيروت – ١٤٢٣هـ ، ج١ ص١٤ .

٢١/ التقعير والتقعيب : التشدّق في الكلام .

٢٢/ البيان والتبيين – الجاحظ ، ج١ ص١٣٦ .

٢٣/ المصدر السابق ، ج١ ص١٤٩ .

٢٤/ انظر المدارس النحوية – شوقي ضيف ، ص١٢ – ١٣ .

٢٥/ انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – الشيخ محمد الطنطا وي ، ص٣١ .

٢٦/ انظر المرجع السابق ، ص٣٢ .

٢٧/ انظر المرجع السابق نفسه ، ص٣٣ .

٢٨/ انظر المدارس النحوية – شوقي ضيف ، ص٣٠ – ٣١ .

٢٩/ انظر أخبار النحويين البصريين ، السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، تحقيق : طه محمد الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، طبعة مصطفى البابي الحلبي – ١٩٦٦م ، ص٣٢ .

٣٠/ انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة – الفيروزآبادي : مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ، طبعة دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع – ط١ – ٢٠٠٠م ، ص٢٢٢ .

٣١/ انظر المصدر السابق ، ص٩ .

٣٢/ انظر المدارس النحوية – شوقي ضيف ، ص١٨ – ١٩ .

٣٣/ انظر المرجع السابق ، ص١٩ – ٢٠ .

٣٤/ انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة – الفيروزآبادي ، ص١٠ .

٣٥/ انظر من تاريخ النحو العربي – سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، ص٤١ – ٤٢ .

٣٦/ انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – الشيخ محمد الطنطا وي ، ص٩٤ – ٩٥ .

٣٧/ انظر معجم الأدباء – ياقوت الحموي : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله ، تحقيق : إحسان عباس ، طبعة دار الغرب الإسلامي – ط١ – بيروت – ١٩٩٣م ، ج٦ص٢٨١٣ .

٣٨/ انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – السيوطي ، ج٢ص٣٣٣ .

٣٩/ انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة – الفيروزآبادي ، ص١٠ .

٤٠/ انظر المدارس النحوية – شوقي ضيف ، ص١٥٨ – ١٥٩ ، وص١٦٥ – ١٦٧ .

٤١/ انظر تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب – د. محمد المختار ولد أبّاه ، طبعة دار الكتب العلمية – ط٢ – بيروت – ٢٠٠٨م ، ص١٠١ .

٤٢/ انظر المرجع السابق ، ص١٠٠ – ١٠١ .

٤٣/ انظر البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة – الفيروزآبادي ، ص١١ .

٤٤/ انظر المصدر السابق ، ص١١ – ١٢ .

٤٥/ انظر المدارس النحوية – شوقي ضيف ، ص٣٧١ – ٣٧٢ .

٤٦/ انظر الأعلام – الزركلي : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ، طبعة دار العلم للملايين – ط١٥ – ٢٠٠٢م ، ج٧ ص٣٣ .

٤٧/ انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب – ابن العماد الحنبلي : أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ، تحقيق : محمود الأرناؤوط ، خرج أحاديثه : عبد القادر الأرناؤوط ، طبعة دار ابن كثير – ط١ – دمشق – بيروت – ١٩٨٦م ، ج٨ ص١١٢ .

٤٨/ انظر شرح الأجرومية – الأسمري : أبو محمد صالح بن محمد بن حسن آل عميرٍ القحطاني ، ص١٤ .

٤٩/ انظر المرجع السابق ، ص١٣ – ١٤ .

٥٠/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – السيوطي ، ج١ ص٢٣٨ .

٥١/ انظر شذرات الذهب في أخبار من ذهب – ابن العماد الحنبلي ، ج٨ ص١١٢ .

٥٢/ انظر شرح متن الأجروميّة – المكودي : أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح ، تحقيق وتعليق : أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى ، تقديم : أ.د. أحمد بن منصور سبالك ، طبعة المكتبة الإسلاميّة – ط١ – القاهرة – ٢٠٠٥م ، ص٢٤ .

٥٣/ انظر فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات – عبد الحيّ الكتاني : محمد عبد الحيّ بن عبد الكبير بن محمد الحسني الإدريسي ، تحقيق : إحسان عباس ، طبعة دار الغرب الإسلامي– ط٢ – بيروت – ١٩٨٢م ، ج١ ص٣٥١ .

٥٤/ انظر التوضيحات الجليّة في الأجروميّة – محمد الهاشمي ، اعتنى به : حايف النبهان ، طبعة دار الظاهريّة للنشر والتوزيع – ط١ – الكويت – ٢٠١١م ، ص٨ .

٥٥/ بغية الوعاة ، ج١ ص٢٣٨ .

٥٦/ انظر شرح الأجرومية – الأسمري ، ص١٥ .

٥٧/ انظر شرح متن الأجروميّة – المكودي ، ص٩ .

٥٨/ بغية الوعاة – السيوطي ، ج١ ص٢٣٨ .

٥٩/ انظر التوضيحات الجليّة في الأجروميّة – محمد الهاشمي ، ص٩ .

٦٠/ انظر المرجع السابق ، ص١٠ .

٦١/ انظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون – حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني ، طبعة مكتبة المثنى – بغداد – ١٩٤١م ، ج٢ ص١٧٩٧ .

٦٢/ انظر هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين – إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول – ١٩٥١م ، ج١ ص١٥٣ و٢٥٣ .

٦٣/ انظر الدليل إلى المتون العلمية – عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم ، طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع – ط١ – الرياض – ٢٠٠٠م ، ص٤٩٢ .

٦٤/ انظر إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون – إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم ، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف : محمد شرف الدين بالتقايا ، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى ، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ج٣ص٣٦٥ وص٤١٨ ، وج٤ ص٥٤٢ .

٦٥/ انظر التوضيحات الجليّة في الأجروميّة – محمد الهاشمي ، ص١١ .

٦٦/ متن الآجرومية – ابن آجُرُّوم : أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ، طبعة دار الصميعي– ١٩٩٨م ، ص١٨ .

٦٧/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – ابن الأنباري : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، طبعة المكتبة العصرية – ط١ – ٢٠٠٣م ، ج١ ص١٩٠ .

٦٨/ انظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – العكبري : أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ، طبعة دار الغرب الإسلامي – ط١ – ١٩٨٦م ، ص١٤٦ .

٦٩/ متن الآجرومية – ابن آجُرُّوم ، ص١٠ .

٧٠/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – ابن الأنباري ، ج٢ ص٤٤٨ .

٧١/ انظر شرح المفصل – ابن يعيش : أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي ، قدم له : الدكتور إميل بديع يعقوب ، طبعة دار الكتب العلمية – ط١ – بيروت – ٢٠٠١م ، ج٤ ص٢١٩ .

٧٢/ انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ابن عقيل : عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة دار التراث – ط٢٠ – القاهرة – ١٩٨٠م ، ج٤ ص٣ .

٧٣/ متن الآجرومية – ابن آجُرُّوم ، ص١٠ .

٧٤/ انظر شرح الكافية الشافية – ابن مالك : ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – ط١ – مكة المكرمة ، ج٣ ص١٥٢٠ .

٧٥/ انظر شرح المفصل – ابن يعيش ، ج٤ ص٢٣٠ .

٧٦/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – ابن الأنباري ، ج٢ ص٤٨٥ – ٤٨٦ .

٧٧/ انظر المصدر السابق ، ج٢ ص٤٨٩ .

٧٨/ انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام : أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، تحقيق : د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، طبعة دار الفكر – ط٦ – دمشق – ١٩٨٥م ، ص١٦٩ .

٧٩/ انظر شرح المفصل – ابن يعيش ، ج٤ ص٢٣٢ .

٨٠/ انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك – الصبان : أبو العرفان محمد بن علي الصبان ، طبعة دار الكتب العلمية – ط١ – بيروت – ١٩٩٧م ، ج٣ ص٤٣٤ وص٤٤٧ .

٨١/ انظر شرح المفصل – ابن يعيش ، ج٤ ص٢٣٢ .

٨٢/ متن الآجرومية – ابن آجُرُّوم ، ص١٠ .

٨٣/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – ابن الأنباري ، ج٢ ص٥٢٩ .

٨٤/ انظر المصدر السابق ، ج٢ ص٥٢٩ – ٥٣٠ .

٨٥/ متن الآجرومية – ابن آجُرُّوم ، ص١٠ .

٨٦/ انظر شرح المفصل – ابن يعيش ، ج٤ ص٢٩٤ .

٨٧/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – ابن الأنباري ، ج٢ص٤٣٥ .

٨٨/ متن الآجرومية – ابن آجُرُّوم ، ص٢١ .

٨٩/ انظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – العكبري ، ص٢٦٥ – ٢٦٦ .

٩٠/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – ابن الأنباري ، ج١ ص٣٠٣ .

٩١/ انظر شرح تسهيل الفوائد – ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد / د. محمد بدوي المختون ، طبعة هجر للطباعة والنشر – ط١ – ١٩٩٠م ، ج٢ ص٥٥ .

٩٢/ متن الآجرومية – ابن آجُرُّوم ، ص٢٣ .

٩٣/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – ابن الأنباري ، ج١ ص٣١١ .

٩٤/ انظر المصدر السابق ، ج١ ص٣١٢ .
٩٥/ انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك – الصبان ، ج٢ ص٣٥٠ .
٩٦/ البيت لجميل بثينة "انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ابن عقيل ، ج٣ ص٣٨" .
٩٧/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – ابن الأنباري ، ج٢ ص٤٦٥ .
٩٨/ انظر المصدر السابق ، ج٢ ص٤٦٦ .
٩٩/ انظر الجنى الداني في حروف المعاني – المرادي : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ ، تحقيق : د فخر الدين قباوة / الأستاذ محمد نديم فاضل ، طبعة دار الكتب العلمية – ط١ – بيروت – ١٩٩٢م ،ص٢٦٢.
١٠٠/ انظر المصدر السابق ، ص٢٦١ – ٢٦٥ .
١٠١/ انظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – العكبري ، ص٤١٣ .
١٠٢/ انظر المصدر السابق ، ص٤١٢ – ٤١٣ .
١٠٣/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – ابن الأنباري ، ج١ ص٢٢٧ – ٢٢٨ .
١٠٤/ انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام ، ص١٦٥ . وانظر الجني الداني في حروف المعاني – المرادي ، ص٥٦٢ .
١٠٥/ انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام ، ص١٦٥ .
١٠٦/ متن الآجرومية – ابن آجُرُّوم ، ص١٥ .
١٠٧/ انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك – الصبان ، ج٣ ص١١١ .
١٠٨/ انظر شرح المفصل – ابن يعيش ، ج٢ ص٢٣١ .
١٠٩/ انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ابن عقيل ، ج٣ ص٢١٠ .
١١٠/ متن الآجروميّة – ابن آجرّوم ، ص١٤ .
١١١/ انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ابن عقيل ، ج١ ص٣٤٨ .
١١٢/ متن الآجروميّة – ابن آجرّوم ، ص١٥ .
١١٣/ انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك – الصبان ، ج٣ ص١٣٣ .
١١٤/ متن الآجروميّة – ابن آجرّوم ، ص١٩ .
١١٥/ انظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – ابن الأنباري ، ج١ ص٢٥٥ .
١١٦/ متن الآجروميّة – ابن آجرّوم ، ص١٧ .
١١٧/ انظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – العكبري ، ص٢٦٣ .
١١٨/ انظر متن الآجروميّة – ابن آجرّوم ، ص١٤ وص٢٢ .
١١٩/ انظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – الشيخ محمد الطنطاوي ، ص١٢٤ .
١٢٠/ انظر متن الآجروميّة – ابن آجرّوم ، ص١٦ وص١٨ – ١٩ .
١٢١/ المدارس النحويّة – شوقي ضيف ، ص١٦٧ .

ثامناً : المصادر والمراجع :

١- القرآن الكريم .

٢- أخبار النحويين – أبو طاهر البزّار : عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم ، تحقيق : مجدي فتحي السيّد ، طبعة دار الصحابة للتراث – ط١ – طنطا – ١٤١٠ه .

٣- أخبار النحويين البصريين ، السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، تحقيق : طه محمد الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، طبعة مصطفى البابي الحلبي – ١٩٦٦م .

٤- الأضداد – ابن الأنباري : محمد بن القاسم ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة المكتبة العصرية – ط١ – صيدا – بيروت – ١٩٨٧م .

٥- الأعلام – الزركلي : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس ، طبعة دار العلم للملايين – ط١٥ – ٢٠٠٢م .

٦- الأغاني – أبو الفرج الأصفهاني : علي بن الحسين ، تحقيق : د. إحسان عباس ود. إبراهيم السعافين والأستاذ : بكر عباس ، طبعة دار صادر – ط٣ – ٢٠٠٨م .

٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة – القفطي : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، المكتبة العنصرية – ط١ – بيروت – ١٤٢٤هـ .

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين – ابن الأنباري : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ، طبعة المكتبة العصرية – ط١ – ٢٠٠٣م .

٩- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون – إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم ، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف : محمد شرف الدين بالتقايا ، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى ، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت .

١٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة المكتبة العصرية – لبنان / صيدا .

١١- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة – الفيروزآبادي : مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب ، طبعة دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع – ط١ – ٢٠٠٠م .

١٢- البيان والتبيين – الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب ، طبعة دار ومكتبة الهلال – بيروت – ١٤٢٣ هـ .

١٣- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم – التنوخي : أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر االمعري ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو ، طبعة هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان – ط٢ – القاهرة – ١٩٩٢م .

١٤- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب – د. محمد المختار ولد أبّاه ، طبعة دار الكتب العلمية – ط٢ – بيروت – ٢٠٠٨م .

١٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – العكبري : أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين ، طبعة دار الغرب الإسلامي – ط١ – ١٩٨٦م .

١٦- التوضيحات الجليّة في الأجروميّة – محمد الهاشمي ، اعتنى به : حايف النبهان ، طبعة دار الظاهريّة للنشر والتوزيع – ط١ – الكويت – ٢٠١١م .

١٧- الجنى الداني في حروف المعاني – المرادي : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ ، تحقيق : د فخر الدين قباوة / الأستاذ محمد نديم فاضل ، طبعة دار الكتب العلمية – ط١ – بيروت – ١٩٩٢م .

١٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك – الصبان : أبو العرفان محمد بن علي الصبان ، طبعة دار الكتب العلمية – ط١ – بيروت – ١٩٩٧م .

١٩- الخصائص – ابن جنّي : أبو الفتح عثمان بن جني ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط٤ .

٢٠- الدليل إلى المتون العلمية – عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم ، طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع – ط١ – الرياض – ٢٠٠٠م .

٢١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب – ابن العماد الحنبلي : أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ، تحقيق : محمود الأرناؤوط ، خرج أحاديثه : عبد القادر الأرناؤوط ، طبعة دار ابن كثير – ط١ – دمشق – بيروت – ١٩٨٦م .

٢٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ابن عقيل : عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة دار التراث – ط٢٠ – القاهرة – ١٩٨٠م .

٢٣- شرح الأجرومية – الأسمري : أبو محمد صالح بن محمد بن حسن آل عميرٍ القحطاني ، ب ط ، ب ت .

٢٤- شرح تسهيل الفوائد – ابن مالك : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد / د. محمد بدوي المختون ، طبعة هجر للطباعة والنشر – ط١ – ١٩٩٠م .

٢٥- شرح الكافية الشافية – ابن مالك : ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ، طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى – ط١ – مكة المكرمة .

٢٦- شرح متن الأجروميّة – المكودي : أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح ، تحقيق وتعليق : أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى ، تقديم : أ.د. أحمد بن منصور سبالك ، طبعة المكتبة الإسلاميّة – ط١ – القاهرة – ٢٠٠٥م .

٢٧- شرح المفصل – ابن يعيش : أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي ، قدم له : الدكتور إميل بديع يعقوب ، طبعة دار الكتب العلمية – ط١ – بيروت – ٢٠٠١م .

٢٨- طبقات فحول الشعراء – محمد بن سلام الجمحي ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، طبعة دار المدني – جدة .

٢٩- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات – عبد الحيّ الكتاني : محمد عبد الحيّ بن عبد الكبير بن محمد الحسني الإدريسي ، تحقيق : إحسان عباس ، طبعة دار الغرب الإسلامي- ط٢ – بيروت – ١٩٨٢م .

٣٠- الكامل في اللغة والأدب – المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار الفكر العربي – ط٣ – القاهرة – ١٩٩٧م .

٣١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون – حاجي خليفة : مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني ، طبعة مكتبة المثنى – بغداد – ١٩٤١م .

٣٢- متن الآجرومية – ابن آجُرُّوم : أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ، طبعة دار الصميعي- ١٩٩٨م .

٣٣- المدارس النحوية – شوقي ضيف : أحمد شوقي عبد السلام ضيف ، طبعة دار المعارف.

٣٤- معجم الأدباء – ياقوت الحموي : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله ، تحقيق : إحسان عباس ، طبعة دار الغرب الإسلامي- ط١ – بيروت – ١٩٩٣م .

٣٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام : أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ، تحقيق : د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، طبعة دار الفكر – ط٦ – دمشق – ١٩٨٥م .

٣٦- من تاريخ النحو العربي – سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، طبعة مكتبة الفلاح .

٣٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء – ابن الأنباري : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، طبعة مكتبة المنار – ط٣ – الزرقاء – الأردن – ١٩٨٥ م .

٣٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – الشيخ محمد الطنطاوي ، تحقيق : أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ، طبعة مكتبة إحياء التراث الإسلامي – ط١ – ٢٠٠٥م.

٣٩- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين – إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول – ١٩٥١م .